المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/11/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المنظمة تسجل تصريح المجلس الوطني بخصوص الاختفاء القسري

محمد الطالبي

أكدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في بلاغ صادر عن مجلسها الوطني « تثمين تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول المساواة و المناصفة المؤسس على المعيارية الدولية لحقوق الإنسان» كما سجل البلاغ الصادر الاجتماع المنعقد في السادس من الشهر الجاري « تصريح المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإعلانه عن الكشف عن الحقيقة بخصوص حالات الاختفاء القسري العالقة « وهي تسع حالات ضمنها حالتي الشهيدين المهدي بنبركة و الحسين المانوزي.

وطالت المنظمة المغربية لحقوق الانسان بضرورة «البحث على سبل إنصاف ذوي الحقوق في هذا الملف و خلق آلية لمرافقة عائلات الحالات العالقة مع إعداد مقترحات في هذا الشأن « ورفضت المنظمة أي انتقائية في مواكبة الملف إذ آلح بلاغ المجلس الوطني « على ضرورة إعمال التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير وإحقاقها بعيدا عن أية انتقائية أو تجزيئية «.

وتعرضت مداولات المجلس الوطني إلى عدة قضايا ذات الطابع الحقوقي حيث طالبت الحكومة « بالإسراع باعتماد القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية دستورية ذات استقلالية مع ضمان مبادئ باريس لتحمل مسؤولياتها في مجال حماية حقوق الإنسان و النهوض بها»

كما أعلنت المنظمة متابعتها لملف طلبة فاس الذي « انتفت فيه شروط المحاكمة العادلة..» وأعلنت تشكيل لجنة لملاحظة أطوار محاكمة المعطي منجب وزملائه مؤكدة على ضرورة تمكينه من شروط المحاكمة العادلة.

أخبار اليوم المغربية

الإرث ومطلب المناصفة

1824/8

نزهة صليحة

يمكن للمواطن العادي أن يلاحظ أن النقاش الحالي حول الإرث يتقاطع مع مواضيع أثيرت ومازالت تثار (من قبيل النقاش حول الحرية الجنسية، الإجهاض، حقوق المثليين...إلخ)، ونقطة التشابه هنا هي في كون كل تلك القضايا تسائل ما يعتبر بالنسبة إلى المغاربة (أو على الأقل بالنسبة إلى شريحة منهم) مرجعية دينية، قيمية وأخلاقية، فهي – وخصوصا في ما يتعلق بالإرث – تقترح تعديل (أو تجاوز) ما تشرعه نصوص قرآنية قطعية وصريحة، لهذا السبب تستعر المعارك سريعا بين فريقين، أحدهما يدعي تمثيل الحداثة، والآخر يدعي الحديث باسم التراث وثوابت الأمة الدينية. وهي معركة لاستقطاب تضيع على الجميع فرصة النضال جنبا إلى جنب، من أجل انتزاع المزيد من الحريات السياسية والمطالب الاجتماعية المشتركة.

إذا كان هذا النقاش آت لا محالة، فهل توقيته مناسب. لاسيما أنه يخلق من الخصوم (المفكرين في أحسن الأحوال) أكثر مما يقدم من الأجوبة؟

هل نملك معطيات إحصائية علمية موضوعية ومستقلة عن توجهات عموم المغاربة كي نحسم في ما إذا كانوا أكثر توجها نحو الخيارات «الحداثية» أم أنهم لا يزالون شعبا «محافظا»؟

يمكن للمرء أن يكرر مقولاته في كل الندوات والمؤتمرات، وأن يدعي الحديث باسم المواطنين من منابر إعلامية متعددة، لكن ذلك لن يكون أساسا منصفا لمشروعية أي موقف. عندما نتحدث باسم المغاربة دون أن نملك معطيات دقيقة حول آرائهم، فنحن نمارس نوعا من الوصاية والحجر على إرادتهم.

وفي هذا الصدد، ليست هناك وصاية جيدة وبوصاية سيئة، هناك وصاية وهي دوما مرفوضة. لأن الطريق الأمن نحو مجتمع ديمقراطي سليم يمر أساسا عبر تمكين الناس من القدر الكافي من المعطيات التي تسمح لهم بالحكم بأنفسهم بشكل واع ومسؤول.

تستند الدعوة إلى تحقيق المناصفة في الإرث على مصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وبالعودة إلى نصوص الشرعة الدولية مجتمعة، وتحديدا اتفاقية «سيداو» حول مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة، لا نجد ما يمكن الاستناد إليه بشكل موضوعي للقول بتعارض التقسيم الشرعي للإرث والبنود المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات. ففي المادة الأولى من اتفاقية «سيداو» تعرف التمييز على أنه كل «تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على أساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها أو ممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية»، بينما تذهب باقي مواد الاتفاقية إلى تأكيد المبدأ الأساسي في «سيداو»، وهو المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، مع الاعتراف لها بحقوق استثنائية خاصة بوظيفة الأمومة.

ولا يمكن القول بشكل موضوعي إننا بصدد وضع تمييزي، فالمرأة في نظام الإرث الإسلامي لها الحق في الإرث بشكل مساو للرجل، والاختلاف بينهما يكمن في نصيب كل منهما، وهنا نستوقفنا نقطة أساسية في الدعوة إلى تحقيق المناصفة في الإرث بين الرجل والمرأة، فهل يتعلق الأمر تحديدا بالآية القرآنية: «للذكر مثل حظ الأنثيين»، أم يتعلق بتحقيق المناصفة في جميع حالات الإرث؟

إذ إن الآية الكريمة تهم الذكور والإناث الذين يتمتعون بنفس درجة القرابة من المتوفى، ولا يمكن الحديث هنا عن «رجل» و«امرأة» بإطلاق، فكل منهما قد يكون من الأبناء أو أحد الزوجين، أو الأبوين، أو الإخوة... إلى غير ذلك من حالات القرابة، وقد خصص نظام الإرث في الإسلام للمرأة في حالات متعددة نصيبا أكثر من نصيب الرجل (على سبيل المثال لا الحصر: قد ترث أم المتوفى ثلث التركة وبرث والده السدس، وقد يرث زوج المتوفاة الربع وترث ابنتها النصف).

لهذا، فتأسيس الدعوة إلى تعديل أو إلغاء العمل بالنص الشرعي اعتراضا على حالة محددة لا يبدو منطقيا ولا متماسكا، لأنها تخرج الآية القرآنية من سياقها العام وتعطيها أبعادا تمييزية غير صحيحة وغير مبررة.

ولا أظن أن أنظمة الإرث الوضعية في الدول الغربية تستجيب لهاجس المناصفة في كل الحالات، فعلاوة على فرضها ضرائب مرتفعة على التركة في بعض الدول كفرنسا، فإنها في قوانين دول أخرى كالولايات المتحدة لا تسمح بأن يرث الأبناء من الزواج الأول أي شيء من التركة، سواء كانوا ذكورا أو إناثا.

يبقى المبدأ الأساسي هو حق الإرث للرجال والنساء على حد سواء. أما اختلاف ما يحصل عليه كل واحد فهو أمر لا مفر منه، حتى لو تجاوزنا النص الشرعي واعتمدنا اجتهادات وضعية صرفة، تماما كما ندافع عن نمنع الرجال والنساء، بالحقوق الاقتصادية نفسها، ثم نقبل دون تردد بالإجراءات التي تهدف إلى حماية النساء الحوامل والأمهات؛ إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها إجراءات تمييزية في حق الرجال.

وبناء عليه، لا يبدو الصدام المفترض بين التشريع القرآني المتعلق بالإرث ونصوص الشرعة الدولية (لاسيما منها اتفاقية «سيداو») مؤسسا بشكل منطقي؛ إذ ليس في مقتضياتها ما يحرج المغرب، وبالتالي يلزمه بإعادة النظر في قوانين الإرث بغض النظر عن اختلافنا أو اتفاقنا حول هذا التعديل من ناحية المبدأ.

أمر آخر غير متماسك يستوقفنا في هذه القضية، وهو الاعتماد فيها على تزايد إسهام النساء في إعالة الأسر المغربية، بحيث تصبح الدعوة إلى المناصفة في الإرث اعترافا بمساهمتهن في مراكمة الثروة، وبالتالي في حقهن من نصيب مساو لنصيب الرجل. والحقيقة أن أدعاء، مماثلا فيه من الديماغوجية ودغدغة العواطف أكثر مما فيه من الحجج المقنعة برغبة حقيقية في إنصاف النساء العاملات، فالتشريع القرآني يعترف للمرأة بالأهلية القانونية للتصرف في أموالها وخيراتها بيعا وشراء، لذلك لا شيء يمنعها من حماية أموالها وتسجيل الممتلكات باسمها وبالطرق القانونية اللازمة، وعرض ترعيتها بالمشاكل الناجمة عن الاستثمار في الأملاك المشتركة دون ضمانات كافية، نقترح تعديل نص شرعي وحرمانها بالتالي من الاستفادة من الحالات التي ترث فيها أكثر من الرجل.

كل الملاحظات السابقة تبين أن النقاش حول المناصفة في الإرث بني في الأساس على الكثير من المغالطات، منها افتراض الصدام بين التشريع القرآني ونصوص الشرعة الدولية حول حقوق الإنسان، والمطالبة بإعادة قراءة النص الشرعي حول الإرث، بناء على اجتزاء واختزال لمعنى آية من آياته، وتحويل النقاش عن ظروف عمل المرأة وشروط الحماية الاجتماعية المتوفرة لها عند العمل، عند المرض وفي حالة الشيخوخة، إلى نقاش حول نصيبها من الإرث. والحديث باسم شعب نعرف أنه يعيش تحولات عميقة، لكن ليست لدينا معطيات دقيقة لقراءة اتجاهات هذه التحولات.

وبالتالي فالنقاش حول المناصفة في الإرث يضعنا أمام احتمالين: الأول يتمثل في سوء فهم مطلب المناصفة في حد ذاته، بما يعني سوء اختيار للمعركة المذيبة إلى تمكين حقيقي للمرأة وتعزيز دورها ومشاركتها في أوجه الحياة الجماعية، والثاني يتجلى في جعله عن قصد سلاحا للمزيد من الاستقطاب وخلق حالة تدافع وهمي من شأنها توجيه أنظار الرأي العام عن القضايا الحقيقية، وتنفيس غضب البعض في وجه البعض الآخر.

أستاذة فلسفة

> عندما نتحدث باسم المغاربة دون أن نملك معطيات دقيقة حول ارائهم، فنحن نمارس نوعا من الوصاية عليهم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتعهد بالكشف قريبا عن حالات الاختفاء القسري العالقة

■ فتن العشاني

يستعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإصدار تقرير نهائي قريبا حول تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة خاصة ما يتعلق باستكمال كشف الحقيقة بالنسبة لحالات الاختفاء القسري العالقة، بما فيها حالة المهدي بنبركة، وملفات جبر الضرر الفردي والجماعي.

وكشف مصدر مسؤول من داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لجريدة بيان اليوم، أن المجلس بصدد الاشتغال على نص التقرير النهائي المشار إليه، والذي يأتي بعد التقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2009، بخصوص تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والذي قدم فيه نتائج تحرياته بخصوص الحالات العالقة.

التقرير الجديد، المرتقب إصداره قريبا، يأتي أيضا بعد مرور نحو عشر سنوات على مسار إعمال المصالحة والعدالة الانتقالية الذي شكلت فيه هيئة الإنصاف والمصالحة العمود الفقري، وكذا بعد دخول المغرب عهدا دستوريا جديدا اعتمد أساسا في عدد من مواده ومبادئه توصيات الهيئة سالفة الذكر، حيث وصف بالصك الحقوقي بامتياز.

وحسب بعض المراقبين المنتمين للصف الحقوقي، فإن اعتزام المجلس إصدار تقرير نهائي بخصوص حالات الاختفاء القسري التي لازالت عالقة، قد يكون خطوة لتجاوز بعض الانتقادات التي سبق ووجهت للمجلس إبان نشره تقريرا سنة 2009 بشأن الملفات التي أبقتها هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث تمحورت تلك الانتقادات حول إصدار لوائح ضحايا الاختفاء القسري، وتصنيف بعض الضحايا ضمن المتوفين دون تقديم حجج على ذلك ودون الاتصال بالعائلات.

كما تم حصر عدد الحالات العالقة في تسع حالات، فضلا عن استبعاد وإقصاء العديد من أسماء الضحايا التي تضمنتها اللوائح الرسمية السابقة ولوائح الهيئات الحقوقية، مع تسجيل عدم الإشارة إلى مصير نتائج التحاليل الجينية للرفات التي تم استخراجها وأخذ عينات منها للتأكد من هويتها منذ منتصف 2006، وهذه كلها نقائص شابت نتائج التحريات التي قام بها المجلس بشأن هذه الملفات وبات حتميا تجاوزها في التقرير المقبل.

وبهذا الخصوص، سجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان خلال اجتماع لمجلسها الوطني لدورة أكتوبر عقدته يوم الجمعة الماضي بالرباط، إيجابية إعلان المجلس عن كشف الحقيقة بخصوص حالات الاختفاء القسري العالقة، مؤكدة على ضرورة البحث عن سبل إنصاف ذوي الحقوق في هذا الملف، كما دعت إلى إحداث آلية لمرافقة عائلات الحالات التي لازالت لم تكشف بشأنها الحقيقة كاملة وإعداد مقترحات في هذا الملف.

ورفعت المنظمة، في بيان أصدرته في ختام أشغال مجلسها الوطني، مطلبا للحكومة بالإسراع باعتماد القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية دستورية ذات استقلالية مع ضمان مبادئ باريس لتحمل مسؤولياتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وأفاد مصدر من المجلس أن لجنة المتابعة بالمجلس الاستشاري، وبعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واصلت العمل على استجلاء الحقيقة بشأن حالات مجهولي المصير ويعني بها حالات الاختفاء القسري العالقة، وذلك بعد انتهاء ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، علما أنه يجب التأكيد في هذا الصدد على أن لائحة الذين بقيت حالتهم عالقة حددها المجلس في تسع حالات، علما أن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يشير إلى أن الحالات تفوق هذا الرقم وتصل إلى 50 حالة لازال مصيرها مجهولا.

5742/14

جمعية صوت المرأة الأمازيغية:

نستنكر حملة التيارات المناهضة لمبدأ المساواة وقيم العدالة والديمقراطية

◆ أ.م.ل

جمعية «صوت المرأة الأمازيغية» تنضم للأصوات المؤيدة لتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة والمناصفة وخاصة في الإرث، لكنها نبهت إلى ما اعتبرته «القصور الحاصل بمحور «ولوج المرأة إلى العدالة» لغياب «أية بيانات صريحة ومباشرة في مجال ما تتعرض له اللغة الأمازيغية بمرافق العدالة بالمغرب».

فبعد أن تلقى مكتب جمعية صوت المرأة الأمازيغية التقرير الموضوعاتي، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب: صون وإعمال غايات وأهداف الدستور»، بتاريخ 20 أكتوبر الأخير، تداولت في حيثياته وتوصياته، ووقفت على ما أسمته «الحملة الرجعية التي تشنها التيارات المناهضة لمبدأ المساواة وقيم العدالة والديمقراطية»، ولذلك سجلت بإيجابية ومن الناحية المبدئية مجمل ما جاء به من تشخيص لوضعية النساء المغربيات والتمييز والحيف الذي يطالهن علاوة على التوصيات التي جاء بها والتي ناضلت ولازالت تناضل من أجلها الحركة الديمقراطية بالمغرب.

ورغم تثمين تشخيص وضعية النساء المغربيات والتمييز والحيف الذي يطالهن وتثمين توصيات المجلس، إلا أنها سجلت ما اعتبرته «القصور الحاصل بمحور «ولوج المرأة إلى العدالة» وقالت إنه «تغيب أية معطيات صريحة ومباشرة في مجال ما تتعرض له اللغة الأمازيغية من حيف وتهميش بمختلف مرافق العدالة»، واستغربت من التوصية الرامية إلى حث القضاء على «الاستعانة بمترجمين عندما يتعلق الأمر بطرف لا يتحدث العربية»، واعتبرت هذه التوصية «غير دستورية ولا تتماشى مع مقررات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وتوصيات لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري».

وأضافت الجمعية أن «السياسات العمومية للحكومة المنبعة إلى الآن لا تزال تتحفظ على الاعتراف بالمرأة كشريك فعلي، مما يؤشر على استمرار المواقف والتصورات النمطية السياسية والثقافية التي تكرس دونية المرأة وتشرعن للامساواة بين النساء والرجال»، وأدانت ما أسمته «الحملة الممنهجة التي تشنها الحركات الوهابية وتجار الدين على هذا التقرير واختزاله في مبدأ المساواة في الإرث، لشحن الرأي العام ضده على شاكلة ما فعلوه لمحاربة الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية وكذلك التعديلات التي عرفتها مدونة الأسرة»، ودعت «إلى التزام الدولة الصريح بمضمون رفع التحفظات على «الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة»، و«تفعيل مقررات القانون الوضعي الأمازيغي ومنه حق النساء من نصف الممتلكات المكتسبة أثناء فترة الزواج».

وفي السياق نفسه، طالبت «بالتعجيل لتأسيس هيئة المناصفة ومكافحة التمييز تستجيب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولمعايير إعلان باريز. والتسريع بوضع قانون خاص لمناهضة العنف ضد المرأة»، وطالبت بـ«إشراك المرأة في عملية صنع القرار السياسي الوطني والجهوي والمحلي، ووضع الآليات المؤسساتية الدستورية والقانونية والإدارية الناجعة لإقرار ديمقراطية فعلية وحقيقية ووضع حد للتمييز القائم على النوع الاجتماعي والعدالة اللغوية»، كما دعت إلى «بلورة برامج تنموية وطنية ومحلية بشكل متوازن بين المجال الحضري والقروي، لوضع حد للتمييز اللغوي والثقافي وللفقر والأمية والهشاشة والعنف الذي تعاني منه النساء»، وأيضا «وضع سياسات تمكن من تغيير صورة المرأة في برامج التعليم والإعلام ونشر قيم المساواة والعدل والإنصاف».

الخوض في المساواة بالإرث .. هل طال تسييس سير النقاش؟

عبدالرحيم الشرقاوي*

تتواصل ردود الفعل حول توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعية إلى المساواة بين الجنسين. الموضوع تحول من مجرد توصية، من ضمن مجموعة من التوصيات التي تضمنها التقرير، إلى نقاش طرح سجالا واسعا أخذ أبعاد دينية واجتماعية وسياسية، هاته الأخيرة برزت مع توالي بلاغات وبيانات الأحزاب، كان آخرها تقرير المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، المشارك في الائتلاف الحكومي، الذي أبدى موافقته على محتوى التوصية الداعي إلى المساواة بين الجنسين في جميع المجالات بما قي ذلك الإرث بشرط أن يتم ذلك "بالتدرج".

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية سبق وأن دعا، على لسان أمينه العام، إدريس لشكر، إلى المساواة في الإرث بين الجنسين قبل أشهر من تقرير **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وسارع، من جديد، بعد الإعلان عن توصية المجلس، إلى التأكيد الكامل عن تأييده لمقترح التوصية.

أما حزب العدالة والتنمية فقد اعتبر، في بلاغه له حول توصية المجلس، بأن ذلك "تجاوز لمؤسسة إمارة المؤمنين ولمنطوق الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية لسنة 2003، الذي أكد فيه جلالة الملك أنه، بوصفه أميرا للمؤمنين، لا يمكن أن يُحِّل ما حرم الله أو يحرم ما أحل الله، كما تفتح جدلا عقيما حول مواضيع تنظمها نصوص قرآنية قطعية الثبوت والدلالة كموضوع الإرث".

حزب الأصالة والمعاصرة أشاد بمقترح المساواة في الإرث، مؤكدا على "أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد مؤسسة دستورية لم تمارس إلا الدور المنوط بها، في إطار الالتزام بالمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية ما يستدعي معه نقاشا هادئا لمقترحاته بعيدا عن فرض الوصاية على التفكير المجتمعي من طرف البعض".

أما حزب الاستقلال، حليف "البام" في المعارضة، فأكد على لسان أمينه العام، حميد شباط، أن موقف الحزب "واضح" في ما تعلق بالمساواة في الإرث، معتبرا أن الموضوع محسوم في الأصل بنص قرآني ولا اجتهاد مع وجود نص، مضيفا أن هذه التوصية تأتي خارج اهتمامات المغاربة، بحسب شباط.

يتضح أن جل الأحزاب لم تترك نقاش المساواة في الإرث يمر مرور الكرام أو دون أن تأكد دعمها أو رفضها لتوصية المساواة بين الجنسين. وقد اعتبر بنيونس المرزوقي، أستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الأوّل بوجدة، أن الموضوع رغم أنه طرح بصيغة مجردة على شكل توصية، إلا أنه صحي بالنسبة للنقاش العمومي لكن استعماله في أغراض سياسية هو شيء غير مقبول.

المرزوقي لم يستبعد أن دخول الأحزاب على الخط في موضوع الإرث ما هو إلا استباق للحملة الانتخابية، قد يؤدي إلى حجب مواضيع أهم وأكثر حساسية بالنسبة للمواطنين للخوض في نقاش ثانوي، مؤكدا تجاوب نسبة كبيرة من المتابعين مع الطرح الرافض لهذه التوصية، كما أظهر ذلك الاستطلاع الأخير الذي قامت به هسبريس، ما قد يخدم جهة سياسية معينة دون أخرى كما يقع دائما عند إقحام الدين في النقاش، وفق تعبير أستاذ القانون الدستوري بجامعة وجدة.

أما علي الشعباني، الباحث في علم الاجتماع، فيرى أن الأحزاب السياسية هي نابعة من هذا المجتمع ويجب أن لا تخلط بين الشأن السياسي والقضايا المجتمعية. فالدين، في نظر الشعباني، يعد أساسيا في المجتمع، وبالتالي "لزم على الأحزاب أن لا تخلط الأمور، فقد يؤدي ذلك إلى فتن"، مضيفا أن المجتمع لم يصل إلى نوع من النضج المعرفي ليواكب مثل هذه المواضيع، لذا وجب على الأحزاب "أن تأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار بشكل ذكي وليس بغباء"، وتساءل المتحدث عن جدوى طرح هذا الموضوع في هذا الوقت بالذات، خاصة أن هناك مواضيع أهم من موضوع المساواة في الإرث.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أوصى في تقرير موضوعاتي له حول "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب" بضرورة تعديل مدونة الأسرة بشكل يمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل فيما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث".

http://www.hespress.com/orbites/283315.html

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان: لا لمتابعة محتجي طنجة ضد امانديس

أكد المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الانسان على مشروعية الاحتجاج السلمي الذي مارسته ساكنة طنجة بتلقائية في مواجهة الغلاء الفاحش لفواتير الماء والكهرباء وفي هذا الصدد فإن المجلس الوطني للمنظمة.

وطالب المجلس في بيان اصدره عقب دورته الاخيرة، بعدم متابعة أي مواطن على هامش هذا الإحتجاج السلمي.

وذكر المجلس بمسؤولية الدولة في ضمان الحق في الماء والسكن اللائق بما يتطلبه من كهرباء بأثمان مناسبة باعتبار أن هذين الحقين من حقوق الإنسان المكرسة خاصة في العهد الدولي المتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدستور.

وفي تداعيات قضية المؤرخ المعطي منجب أعلنت المنظمة عن تشكيل لجنة لملاحظة أطوار محاكمته وزملائه مؤكدة على ضرورة تمكينه من شروط المحاكمة العادلة.

وثمن المجلس تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول المساواة والمناصفة المؤسس على المعيارية الدولية لحقوق الإنسان، و يلح على ضرورة إعمال التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير وإحقاقها بعيدا عن أية انتقائية أو تجزيئية.

https://www.maghress.com/febrayer/275783

http://www.febrayer.com/275783.html

'بنكيران' كايقطر الشمع على 'الصبار' و'اليزمي' بتجميد أنشطة الـ CNDHوالامتناع عن صرف ميزانيته

في خطوة انتقامية واضحة، تعمد رئيس الحكومة ''عبد الاله بنكيران''، **على اجبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان "ادريس اليزمي" وأمينه العام "محمد الصبار"، تعطيل جميع أنشطة المجلس والندوات التي ينظمها بشكل منتظم.**

وحسب مصدر خاص لموقع Rue20.Com، فان رئيس الحكومة، تَعَمَد تعطيل عمل الCNDH، بتأجيل اخراج القانون التنظيمي للمجلس، خاصة بعد الجدل الكبير الدي خلفه اجتهاد المجلس حول ''المساواة في الارث'' بين الرجل والمرأة.

ويُضيف مصدرنا، أن أجهزة المجلس الوطني لحقوق الانسان أصبحت فعلياً مُعطلة الى حين، بسبب تجميد صرف ميزانيته.

من جهة أخرى، أفاد مصدرنا أن مسودة المشروع تم وضعها على مكتب رئيس الحكومة مند فترة، ولازال قيد الرفوف، دون ادراجه ضمن جدول أعمال المجلس الحكومي لحد الأن، قبل عرضه على المجلس الوزاري و مجلسي البرلمان للمصادقة.

وحسب مصدرنا دائماً فان ''بنكيران'' قد يتسبب في احراج دولي كبير للمملكة، في حال المضي في تأجيل أو ''تعطيل'' اخراج القانون التنظيمي للمجلس الوطني لحقوق الانسان، خاصة وأن المغرب ملتزم مع المنتظم الدولي حول الالية الوقاءية من التعذيب التي يجب أن تخرج للعلن قبل تاريخ 24 نونبر من العام الجاري والتوجه لكون هذه الالية ستكون ضمن اختصاص المجلس''.

http://www.rue20.com/%D8%A8%D9%80%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%83%D8%A7%D9%8A%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7/

من أولى بتقديم الاعتذار؟

تفاجأت كغيري من المشاهدين بتصريحات السيد رئيس الحكومة ، **وهو يتهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، السيد إدريس اليزمي** ، بإثارة الفتنة ويطالبه بسحب التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث بين الإخوة الذكور والإناث وتقديم الاعتذار . إذ كان من المفروض في السيد بنكيران أن يتعامل مع الأسئلة الموجهة إليه ويصدر في الإجابة عنها كرئيس لحكومة الدولة المغربية التي اختار شعبها النظام الديمقراطية القائم على الفصل بين السلطات واستقلالية المؤسسات الدستورية بعضها عن بعض . فأيا كانت قناعات رئيس الحكومة ، فإن منصبه السياسي يلزمه بالحياد في

القضايا الخلافية (فقهية أو اجتماعية) والعودة إلى المؤسسات الدستورية في كل القضايا التي تهم الشأن العام . لكن المستفز في خطاب السيد رئيس الحكومة هو تمسكه بالخطاب الدعوي وإصراره على توظيف الدين لتكميم أفواه أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وترهيبهم بخطاب مباشر لا يحتمل التأويل ''إن كانوا لا يريدون هذا القرآن فليقولوها صراحة، وهو كلام الله الذي نعلمه أولادنا، ونقرأه في الصلوات والتراويح''. إن اعتماد هذا الخطاب التحريضي والترويج له باسم رئاسة الحكومة ومن خلال وسيلة إعلام عمومية لهو الفتنة عينها . ذلك أن السيد رئيس الحكومة لم

يحترم الإطار الدستوري الذي يشتغل ضمنه ولا الاختصاصات التي يحددها الدستور لكل مؤسسات الدولة ، وفي مقدمتها مؤسسة إمارة المؤمنين التي أناط بها لوحدها مهمة تدبير الشأن الديني وحمايته . وأن يتهجم السيد رئيس الحكومة على مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسها ويتهمه بإثارة الفتنة ومحاربة القرآن والدين ، هو اعتداء على إمارة المؤمنين وتجريد لها من كل الاختصاصات الدستورية الممنوحة لها ، وتطاول ، بالتالي على اختصاصات الملك الذي أكد في أكثر من خاطب أنه وحده يجمع بين الصفة السياسية والصفة الدينية .

فمن أولى أن يقدم الاعتذار ؟ إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بواجبه وقدم التوصيات التي يراها كفيلة بجعل المغرب ينسجم مع المواثيق الدولة والاتفاقيات المتعلقة برفع كل أشكال التمييز ضد النساء بهدف مواءمة القوانين المغربية مع حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا . والاختباء وراء الدين لتأبيد الاستغلال والتهميش والقهر الاجتماعي ضد النساء ، ليس وليد اليوم مع رئيس الحكومة ، بل هي ممارسة دأب عليها الحزب الذي يرأسه والحركة الدعوية التي هو عضو قيادي بها . فمنذ 1992 ، وإخوان وأخوات السيد بنكيران يناهضون أي إصلاح لمدونة الأحوال

الشخصية باسم الدين وأحكامه القطعية . وقد تأجج الصراع حين خاض حزب السيد بنكيران وحركته معركة شرسة ضد مشروع خطة إدماج المرأة في التنمية سنة 2000 بعد أن جيشوا لمسيرة 12 مارس 2000 . كل تلك المعارك استعمل فيها إخوان بنكيران كل أساليب الترهيب والتحريض ضد المواطنات والمواطنين الذين تبنوا المشروع . فلو أنها معركة سياسية صرفة لهان الخطب ، لكنهم جعلوها معركة دينية بعد أن اتهموا خصومهم بمحاربة الإسلام والتآمر ضده لتحطيم آخر حصونه . لقد جعل إخوان بنكيران الإسلام حكرا عليهم ، وسفّهوا كل الاجتهادات الفقهية التي تخالف توجهاتهم ومواقفهم من المرأة

ومطالبها العادلة . هكذا اتهموا المطالب النسائية المتعلقة بـ : ولاية المرأة على نفسها في الزواج ، اقتسام الممتلكات الزوجة ، وضع الطلاق بيد القاضي ، الرفع من سن الزواج إلى 18 سنة ، تقييد التعدد .. اتهموها بمصادمة الشرع ، إذ جاء في الكتيب الذي أصدرته حركة التوحيد والإصلاح تحت عنوان ''موقفنا مما سمي ''خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية'' (ط 2000) (والدعوة إلى السماح للفتيات بالزواج بدون إذن آبائهن وأوليائهن نموذج آخر لمصادمة نصوص الخطة ومقاصدها لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها). وذهبت مذكرة حزب العدالة والتنمية للجنة الملكية

المكلفة بتعديل المدونة إلى مناهضة مطلب ولاية المرأة على نفسها في الزواج بنفس الذريعة التي يتذرع بها السيد رئيس الحكومة ، وهي لا اجتهاد مع النص ، وأن هناك نصوصا صحيحة وقطعية لا ينبغي الاجتهاد معها ، بحيث نقرأ في تعليلهم لرفض الولاية ما يلي (وجود نصوص حديثية صحيحة تؤكد على الولاية وتؤكد عدم صحة الزواج بدون ولي مثل قوله صلى الله عليه وسلم ''لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل'') . لكن ، وبعد أن حسمت اللجنة الملكية في مشروع مدونة الأسرة وأقره البرلمان ، كل الذرائع التي بنى عليها إخوان بنكيران رفضهم للمشروع وهجوماتهم على واضعي الخطة ومناصريها ،

صارت لاغية ولا قيمة لها . فما الذي جعلهم يقبلون بتشريعات هي في نظرهم مصادمة للشرع ؟ ما الذي أجاز لهم القبول باجتهادات مع وجود النص ؟ وما الذي سوغ لهم اعتماد تشريعات ظلوا يتعبرونها مخالفة للنص ؟ ألم تكن مواقفهم إيديولوجية أكثر مما هي خالصة لوجه الله ؟ بعد صدور مدونة الأسرة وشروع المحاكم المغربية في تطبيق بنودها ، ظلت تعاليم الإسلام قائمة والأسرة متماسكة ولا شيء مما كان يحذر منه إخوان بنكيران ويتعللون به في إدامة قهر النساء ، تحقق . وثبت للشعب المغربي بهتان ما كان يزعم إخوان بنكيران لكنهم لم يعتذروا للشعب عن مغالطاتهم ولا سحبوا

اتهاماتهم لواضعي الخطة ومناصريها بالكفر والتآمر على الدين والأسرة . لم يستخلص إخوان بنكيران الدروس من معاركهم الوهمية ولا أخذوا العبرة من تغيير المواقف من الرفض إلى القبول إزاء نفس القضايا دون شرح الأسباب وتوضيح الدوافع . فهل تغير الشرع الديني أم هي السياسة والخدعة والإيديولوجيا ؟ إن مصداقية أية هيئة تُقاس بمدى احترامها للرأي العام ومدى إخلاصها لقضاياه ، وتغيير المواقف من قضايا يزعم مناهضوها أنها ''تصادم الدين الحق'' بين عشية وضحاها فيتبنونها دون توضيح ، يفقد الهيئة إياها كل مصداقية . وللسيد بنكيران وحزبه وحركته أوجه لهم

الدعوة للاجتهاد في قضية المساواة في الإرث باستحضار الحديث النبوي الشريف : «سووا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مؤثراً لآثرت النساء على الرجال» ؛ وهو الحديث الذي ذهب الحنفية والمالكية والشافعية وهو رأي الجمهور إلى أن المراد من التسوية هو أن يسوي الأب بين الأولاد . الذكور والإناث . في العطية، فتعطى الأنثى مثلما يعطى الذكر . فالعطية تكون بمثابة الوصية الواجبة

http://www.marocpress.com/hespress/article-606659.html

شذوذ، إلحادٌ، عُريٌ وتطاول على المقدسات.. أو "موضة" التربص بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع.. !

المختار أعويدي

لعل من القضايا التي استأثرت بالرأي العام الوطني، وشغلته خلال الأيام القليلة الماضية، وأثارت ما أثارت من لغط وسجال ونقاش، هادئ تارة، وحاد بلغ حد التراشق بالإتهامات تارة أخرى، قضيتان بارزتان تصبان في نفس الخانة، وترميان إلى إدراك نفس الهدف تقريبا. موضوعهما المرأة، وهدفهما إقرار المناصفة والمساواة لصالحها تجاه الرجل، ضدا على ما جاءت به الشرائع السماوية من تعاليم، وما أقرته نصوصها الثابتة القطعية من أحكام. أما الأولى، فهي **دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في تقريره الموضوعاتي، بشأن وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، إلى المناصفة في الإرث بين الذكور والإناث. وأما الثانية، فهي زيارة الناشطة الأمريكية من أصل ماليزي "آني زونفيلد" للمغرب، بهدف الترويج لفكرة إمامة المرأة للرجال في الصلوات، وحقها في اعتلاء منابر المساجد وإلقاء خطب الجمعة، ناهيك عن إقامة صلوات مختلطة بين الرجال والنساء، إقرارا "للمساواة" بين الجنسين. وهي الأفكار التي كانت قد لقيت طريقها إلى التنفيذ في بعض المساجد بالولايات المتحدة الأمريكية، على يد الناشطة الأمريكية ماليزية الأصل كذلك، أمينة داوود. كما ترمي الزيارة أيضا، إلى الحصول على دعم الحقوقيين ورجال الدين الرسميين المغاربة، من أجل تحقيق هذه المساعي "لصالح" النساء المغربيات !!

وتأتي خرجة/توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذه، في سياق تنامي الحراك النسائي ببلادنا، وارتفاع أصوات الجمعيات والتنظيمات النسائية والحقوقية، المطالبة بإقرار المساواة والمناصفة بين الجنسين، في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وفق ما يقره منطوق دستور 2011، مدعومات في ذلك ببعض الفاعلين السياسيين، والنشطاء الجمعويين. وبقدرما كانت كل المؤشرات تنحو، إلى أن توصيات المجلس، ستتفاعل وتتناغم مع بعض هذه المطالب، بقدرما لم يكن أحد يتوقع أن يبلغ سقف توصياته كل هذا المبلغ، ويوصي بالمناصفة حتى في الإرث بين الجنسين، في تجاوز واضح لحدود اختصاصاته كهيئة غير معنية مباشرة بالشأن الديني، ولا تملك الأدوات والوسائل الفكرية لولوجه والخوض فيه. وتطاول على مجال ينظمه نص قطعي، هو داخل في اختصاص أهل الفتوى، من الفقهاء والعلماء والمؤسسات الشرعية الدينية، وليس من اختصاص مجلس أغلب أعضائه من الحداثويين، الذين تعوزهم الدراية بالشأن الديني، وتنقصهم الأدوات العلمية والمنهجية، التي من شأنها أن تمكنهم من ملامسة الموضوع. لا يعدو أن يشمل زادهم وسلاحهم العلمي فيما يتعلق بمعالجة هذا الأمر، الإحاطة بالنصوص الوطنية المنظِّمة وعلى رأسها الدستور، وكثير من النصوص والمواثيق الدولية الوضعية.

كما تأتي مبادرة الناشطة الأمريكية المذكورة، في سياق حملة خارجية مكثفة، تتعرض لها بلادنا في السنوات والشهور القليلة الماضية، بدعم من بعض الحقوقيين الحداثويين المغاربة، تستهدف المساس ببعض مرتكزات البلاد، أو بالأحرى خلخلة وزعزعة ثوابت البلاد الدينية والأخلاقية، وفسح المجال لتسرب ظواهر مشينة شاذة إلى عمق كيان المجتمع المغربي، كما سنأتي على ذلك لاحقا.

إن المتأمل في هاتين النازلتين الطارئتين على طبيعة المجتمع المغربي المحافظ، والمتمسك بقيمه الدينية والحضارية والأخلاقية، يُدرك حجم ما يتربص بدعائم تماسكه، وما يُحدق بأسس وجوده من أخطار وتحديات داخلية وخارجية، تهدد بنسف كيانه، ودك حصونه من الداخل، بالعمل على تفكيكها وتفتيتها وطمسها. وإن هذا ليُذكر بمجموع الأحداث والخرجات والدعوات الشاذة، التي شهدتها بلادنا في غضون الشهور القليلة الماضية، ولذلك لا عجب أن تأتي هاتان النازلتان في هذا الوقت بالذات، وفي هذا السياق العام، مُكملة للصورة ومُتممة للمشهد العام.

فلا يخفى على أحد أن باحة مسجد حسان بالرباط، بما لها من رمزية تاريخية متجذرة، وحمولة حضارية ضاربة في التاريخ، ومعان دينية بالغة الدلالة، قد تحولت منذ بضعة شهور، إلى فضاء يعبث ويعيث فيه الشواذ الجنسيون والملاحدة، فسادا وانحلالا وكفرا. ومنصة يوجهون منها قذائفهم وسهامهم الماكرة، التي تستهدف زعزعة قيم وركائز وثوابت هذا الوطن، وإرسال رسائلهم الخطيرة المسمومة، الرامية إلى نشر الرذيلة والإنحراف في صفوف شبابها، وتصريف قيم العبث والهدم في معتقداتهم الدينية، وبالتالي، زرع أسباب التشكيك والتفكيك والفُرقة والخلاف.

فقد شهدت الباحة خلال الشهور القليلة الماضية، توالي أحداث غريبة شاذة عن طبيعة المجتمع المغربي ومعتقداته وأخلاقه، تشي بتفاقم مسلسل

الهجمة الشرسة، التي تستهدف دك حصون هوية البلاد، تحت يافطة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والمدنية، وتُنبه إلى خطورة نقل هذه المعركة إلى عقر الدار. حيث تجرأت على المكان وقدسيته، "حركات" تدعي لنفسها الدفاع عن الحريات الفردية، وتزعم مناصرة إقرار الحقوق المدنية، بل وترمي إلى تعديل قوانين البلاد، حتى تتلاءم وتتناغم مع معتقداتها وأفكارها وتوجهاتها تلك.

فبتزامن مع إقامة مهرجان موازين الأخير بالرباط، الذي أثار ما أثار من لغط وسخط، وغضب واحتجاج عارم لدى أغلبية الشعب المغربي، الذي طالب بإيقافه وإلغاء أنشطته، بالنظر لثقافة العُري والفحش التي يعمل على إشاعتها وتصريفها، والتي بلغت ذروتها مع سهرة المغنية جينيفير لوبيز الماجنة، التي اضطلعت القناة العمومية الثانية M2، بنقل وإيصال تفاصيلها إلى جميع بيوت المواطنين رغما عنهم، بشكل أثار حفيظة واحتجاج أغلب المواطنين المغاربة. بتزامن مع هذا المهرجان/المهزلة، قامت ناشطتان فرنسيتان تنتميان إلى حركة "فيمن"، بتعرية صدريهما بالكامل، في باحة مسجد حسان، قبالة ضريح محمد الخامس بالرباط. والكشف بالتالي عن نهديهما بشكل واضح فاضح، والإمعان في تبادل القبل الفموية الجنسية السحاقية الساخنة، دونما مراعاة لقيم البلاد وأخلاقها، ولا لقدسية المكان وهالته الدينية، احتجاجا منهما – كما تزعمان – على سجن السلطات المغربية لمواطنين مغاربة من الشواذ جنسيا.

ولم تمض سوى أياما قليلة على ترحيل الناشطتين الفرنسيتين من طرف السلطات المغربية آنذاك، حتى شهد ذات المكان، أي باحة المسجد، إقدام شابين مغربيين من الشواذ الجنسيين، على تبادل القبل الفموية اللواطية بشكل سافر جهارا نهارا، اقتداء بناشطتي "فيمن"، ونصرة لأفكارهما المدافعة عن المثليين المغاربة، الذين تم سجن بعضهم بمدينة تاوريرت وقتها، تفعيلا لمضمون المادة 489 من القانون الجنائي، القاضية بمعاقبة السلوكات الجنسية الشاذة.

كما شهد المكان أيضا في وقت لاحق، توافد ناشطة إسبانية، حاولت دعم ناشطتي "فيمن" المطرودتين، وقد تم طردها هي الأخرى.

وبحلول شهر رمضان الكريم الماضي، صُدم الرأي العام الوطني، بقيام أحد الشبان المغاربة، ينتمي إلى حركة "ما صايمينش" في نفس المكان، أي باحة مسجد حسان، بالإفطار العلني جهارا نهارا، "دفاعا" عن حريته الفردية، كما يزعم، مطالبا بإلغاء المادة 222 من القانون الجنائي، التي تُجرِّم الإفطار العلني في شهر رمضان. وهدد أعضاء حركته من خلال صفحتهم على الفايسبوك "أقليات"، بالقيام بأشكال "نضالية" حسب اعتقادهم، لتحقيق أهدافهم ومطالبهم. والهمين أن الأمر يتعلق بحق ممارسة والدفاع عن الحريات الشخصية المدنية، ومنها حرية المعتقَد والتديّن.

إن المكان الذي اختير لتمرير مجموع تلك "الرسائل"، أي باحة مسجد حسان، وهو المكان الذي يستمد قدسيته من المعالم الدينية والتاريخية التي يحتويها، ومن كونه فضاء لأداء الصلوات والعبادات، ومختلف الطقوس الدينية والروحية الأخرى، لم يأت بمحض الصدفة، بل إن الأمر يبدو مدروسا بعناية فائقة، ويستهدف ضمن ما يستهدف، التشكيك في قيم البلاد الدينية، والتجرؤ على المساس بها، بل وإثارة البلبلة والإرجاف والقلاقل بشأنها. وإلا فما الذي يدعو حركات تدعي لنفسها الدفاع عن الحريات والمعتقدات والحقوق، إلى التطاول على هذه الأماكن الدينية، ومحاولة التشويش عليها، والعبث بقدسيتها، إن لم يكن الهدف المرغوب هو هدف مُبيّت. وما الذي يدعو مثل هذه الحركات الباحثة عن إقرار الحريات المدنية، حسب زعمها، إلى العزوف عن الإحتجاج في أماكن تواجد مؤسسات القرار)مقر البرلمان – مقر الحكومة ..(إن كانت صادقة وجادة فيما تدعي، والإصرار على تصريف رسائلها ومعتقداتها، من داخل مكان مخصص للعبادة والطقوس الروحية، في اعتداء سافر على مقدسات البلاد، مع ما يعنيه ذلك من تدنيس لهذه الأماكن، وتطاول على حرمتها، وعبث بسكينتها وقدسيتها. وإن هذا الهجوم المخطط له على هذه الأماكن والمؤسسات الدينية، ليدعو إلى الإرتياب والقلق، ويثير أكثر من تساؤل حول دواعي هذه الهجمة الشعواء الممنهجة على قيم البلاد وثوابتها، وفي هذا الوقت بالذات !!

تأتي هذه النوازل الغريبة على مجتمعنا، في سياق مسلسل طويل ومتفاقم من الحركات والخرجات والنوازل الشاذة، عرفته بلادنا، بدأ منذ بضعة سنوات، وهو مستمر بوتيرة متصاعدة، ويشهد حاليا تفاقما واستفحالا. حركات وخرجات قاسمها المشترك، هو الهجوم على قيم وأخلاق المجتمع المغربي، ومعتقداته الدينية تحديدا، والتجرؤ على قدسية وسماحة تعاليم دينه. وهو ما يدعو من جهة، إلى القلق على مستقبل شباب هذا الوطن، ومن جهة أخرى، إلى التأمل والتفكير في دواعي بروزها وخروجها إلى العلن، بهذه الجرأة وهذه الكثافة وفي هذا الوقت بالذات.

بعض هذه الخرجات اتخذ شكلا منظما، هو عبارة عن "حركات" لها مريدين وأتباعا، ومنابر عنكبوتية، تعمل على نشر وتصريف أفكارها ومعتقداتها، من قبيل :

• حركة مالي (Mouvement Alternatif pour les Libertés Individuelles – Maroc) M.A.L.I الحركة البديلة من أجل الحريات(التي ينتصب دُعاتها، وكلهم مغاربة، ويزعمون الدفاع عن جملة من الحريات الفردية، منها حرية المعتقد، والحرية الجنسية، وحرية المرأة، بما في ذلك حرية تصرفها في جسدها، مع ما يعنيه ذلك، من استخفاف بمسألة البكارة، وكذا حقها في الإجهاض العلني، وحرية المثليين الشواذ الجنسية. وقد قامت هذه الحركة بعدة خرجات، رافقتها زوابع إعلامية، استهدفت إثارة الإنتباه إلى "مطالبها" وأفكارها، من قبيل "حملة الإفطار الجماعي العلني"، خلال شهر رمضان الكريم. وحملة "أوقفوا رُهاب المثلية"، و "لا للمادة 489 من القانون الجنائي". والحركة تنهل مواقفها من كتب بعض المنظرين لها، كالصحفية المصرية من جنسية أمريكية مُنى الطحاوي صاحبة كتابي: "فلنتحرر من الحجاب"، و"الحجاب وغشاء البكارة Headscarves and hymens" Foulards et hymens"، هذا الأخير، الذي اعتبر تنظيرا ودعوة لثورة جنسية في العالم العربي، باعتبار أنَّ الثورة الجنسيَّة وحدها، كما تعتقد صاحبة الكتاب، يمكن انْ تجعل حريَّة المرأة مُمكنةً.. وكذا شيرين الفقي، وكتابها "الجنس والقلعة" الذي يدعو إلى ثورة جنسية مماثلة.

• حركة كيف كيف: وهي حركة أسسها مجموعة من الشواذ، تدعي الدفاع عن حقوق المثلين والمثليات، والمتحولين والمتحولات، ومزدوجي التوجه الجنسي. أصبحت تعقد لها لقاءات لمناقشة "مطالبها" وحقها، كما تزعم، في تأسيس جمعية قانونية للدفاع عن أعضائها، وإقرار حقوقهم الجنسية الشاذة، ورفع العنف المادي والرمزي الذي يطالهم.

والبعض الآخر من هذه النوازل، اتخذ شكل تصريحات وخرجات إعلامية غريبة، أو تصرفات وسلوكات فردية، لشخصيات سياسية أو فنية أو إعلامية.. تشترك جميعها، في التطاول على المقومات والأركان الدينية للبلاد، وتشرئب إلى خلخلتها وزعزعتها، وإخضاعها للتغيير الذي يتناغم مع مفهومها الأعرج المبتور للحداثة والإنفتاح والحريات، ومن هذه الخرجات نذكر:

• خرجة الصحفي المختار لغزيوي الإعلامية، التي دعا من خلالها إلى احترام الحرية الجنسية للمرأة، بل وكشف عن مستوى غير لائق من الدياثة، عندما صرح لقناة لبنانية بإيمانه بالحرية الجنسية لأمه وأخته وابنته، واحترامه لها.

• خرجة إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الإتحاد الإشتراكي، التي تشتم منها رائحة التوظيف والإستثمار السياسي، الذي اعتبَر نظام الإرث كما أقرته الشريعة الإسلامية، نظاما يشتمل على حيف تجاه المرأة. ولأجل إعادة الأمور إلى نصابها، حسب زعمه، دعا بجرأة وتطاول على أحكام الشريعة الإسلامية القطعية، إلى إقرار المناصفة بين الذكور والإناث في الإرث. كما اعتبر تعدد الزوجات مجحفا بالمرأة، ودعا إلى تحريمه بل وتجريمه، واجتثاثه من مدونة الأسرة. محاولا بذلك توظيف الأمر توظيفا سياسيا، في الوقت الذي تتهاوى فيه أركان حزبه، وتتآكل شعبيته بشكل متفاقم غير مسبوق، منذ مجيئه إلى مسؤولية الكتابة الأولى لهذا الحزب.

• خرجات المغنية سينا: التي تعمل على تكريس "فن" ماجن، يميل إلى البورنوغرافيا، أكثر مما يميل إلى الإبداع والإمتاع. يعتمد الإيحاءات الفاحشة الماجنة، والإغراء الجنسي الفاضح، أكثر مما يعتمد أي شيء آخر. وذلك دون حسيب أو رقيب.

• خرجة إحدى الفرق المسرحية منذ بضعة شهور، في عرض مُخزٍ لها، نظم في أماكن عمومية، بعنوان "ديالي")والمقصود العضو التناسلي للمرأة(، يستهجن ويزدري، بل ويسخر من تقديس المجتمع للبكارة، ويحتفي بحرية تصرف المرأة في عضوها هذا، دون قيود أو سدود أو صدود!

• خرجة نبيل عيوش الأخيرة في فيلمه "الزين اللي فيك"، التي استهدفت شرعنة البورنوغرافيا، وتوفير المظلة الفنية لعرضها في الأماكن والقاعات العمومية بالبلاد، أكثر مما حاولت إنتاج عمل فني لائق، يقارب ظاهرة الدعارة في البلاد مقاربة فنية موضوعية، ويحاول إثارة الأسئلة المحرجة بشأنها، والبحث عن حلول لها.

• خرجة مجموعة الروك الغنائية البريطانية Placebo الأخيرة بالرباط، خلال مشاركتها في مهرجان موازين الأخير 2015، والتي تدعم الشواذ والمثليين المغاربة، والتي لم يتورع أحد أفرادها، عازف القيثارة Stephan Olsdal في الخروج إلى منصة السهرة، وقد كتب على صدره العاري طيلة العرض، الرقم 489 في إشارة وتنديد منه ومن الفرقة الغنائية، بالمادة الحاملة لنفس الرقم 489 في القانون الجنائي المغربي، المانعة والمعاقبة على إتيان الشذوذ الجنسي.

• فعلة السفاح الإسباني Danielقبل مدة، الذي استباح وانتهك أعراض فوج من الأطفال القاصرين المغاربة الأبرياء، في غفوة من الأجهزة الأمنية، وسُبات منظمات المجتمع المدني، وخاصة المهتمة بحماية الطفولة، والمندرجة تحت شعار "ماتقيش ولدي"، والتي لم تستفق من سباتها ومن خطاباتها في الصالونات المكيفة، سوى بعدما بُرئت ساحة المجرم، بتمتيعه بشكل سافر من العفو الملكي ومن العقوبة السجنية، مما كان له وقتها ردود فعل شعبية عاصفة، سرعان ما خمدت أو أُخمدت.

• تظاهرة القبلات بالرباط، التي قام من خلالها نشطاء وناشطات حركة مالي M.A.L.Iبتبادل العناق والقبلات الفموية في الشارع العام، قبالة قبة البرلمان، بشكل مستفز لمشاعر المواطنين، دعماً لقبُلة تلميذي الناظور المراهقيْن على الفايس، التي كانت قد جيّشت الجمعيات والحركات والمنظمات الحقوقية وغير الحقوقية المختلفة، من داخل البلاد وخارجها، تضامنا مع المراهقيْن وتنديدا بردعهما، وعرضهما على القضاء. ودفاعا عن حريتهما الفردية، وحقهما في التعبير عن مشاعرهما بشكل علني. وقد عرفت التظاهرة مواجهات واحتكاكات، كادت أن تكون لها نتائج وخيمة.

• خرجة جينيفير لوبيز خلال مهرجان موازين الأخير بالرباط، في "بْروفا" بورنوغرافية فاضحة، وعرض استعراضي فاحش. بلباس هو أقرب إلى العُري الكامل، ألهب غضب واحتجاج أغلبية الشعب المغربي، خاصة بعدما اضطلعت القناة العمومية الثانية، بإدخال هذا العرض المخزي قسرا إلى بيوت جميع المواطنين.

• خرجة فتاتيْ التنورة بإنزكان، التي أعادت سؤال الإخلال بالحياء العام إلى واجهة النقاش، خاصة بعد إحالتهما على القضاء. وما تلا ذلك من وقفات وتظاهرات احتجاجية، لحفنة ممن يصنفون أنفسهم مدافعين عن الحريات، تحت شعار "صايتي حُريتي" داعمة للفتاتيْن، استقطبت جمعيات، وحركات، وتنظيمات، وتيارات "حداثوية". ومن ذلك أيضا، ما قامت به الوزيرة السابقة، والبرلمانية حاليا في حزب التقدم والإشتراكية، بدون خجل أو حياء، من مطالبة وزير الأوقاف في سؤالها الشفوي بالمناسبة، بضرورة استعمال المنابر والوعاظ للتوعية في موضوع لبس "الصاية" و"المايو"، واحترام حرية المواطنين والمواطنات في ذلك. ولا عجب، فقد كانت لها قبل مدة، خرجة مماثلة، يوم كانت تتحمل مسؤولية حكومية، حيث اعتبرت آذان صلاة الصبح يشوش على السواح !!

• خرجة المِثلي الجنسي لمدينة فاس إلى الشارع العام، متأنقا متزينا في صورة أنثى، وما تلاها من ردود فعل شعبية تلقائية رادعة، كادت أن تودي بحياته.

• خرجة مليكة مزان وفضحها لعقد النكاح السري، الذي كان يجمعها بعشيقها أحمد عصيد. الذي ادعي فيه هذا الأخير بخط يده، بأنه نكاح يرعاه الإله باكوش)أحد آلهة الأمازيغ قديما(، في استخفاف صارخ بالضوابط الشرعية الدينية، التي تؤطر هذا المجال في البلاد !! كما يؤكد من خلاله ويتبجح، بأنه مثير للفتن، ومشكك في القيم والعقائد. ولا تخفى مقالاته المتهجمة على الثوابت الدينية والأخلاقية للبلاد على أحد.

• خرجة حوالي ثلاثين شابا مغربيا، منهم مسلمِين ومسيحيان ولا دينيين)ملاحدة(خلال شهر رمضان الكريم الأخير، القاضية بتنظيم مخيم ترفيهي بمنطقة "ويوان" قرب عين اللوح بإقليم خنيفرة، على خلفية أحداث مِثلي مدينة فاس، وفتيات التنورة بإنزكان، تمارَس فيه، حسب زعمهم، الطقوس الدينية الخاصة بكل واحد منهم، في أمن وأمان، وبشكل يهدف إلى نشر ثقافة التسامح وتقبل الإختلاف. "إيمانا بأن التعايش السلمي، وتقبل الآخر واحترامه واحترام نمط عيشه، شرط أساسي للاستمرار و الحياة السعيدة". وتعايُش الصائمين منهم، مع "وكالين رمضان" ومع المثليين. أو بلغة أوضح، العمل على التمهيد لشرعنة الفاحشة والإلحاد في المجتمع عيانا.

• إذا أضفنا خرجات بعض المنظمات الدولية، وحشر أنفها في هذه النوازل، كما هو حال منظمة هيومان رايت ووتش، الداعية إلى عدم تجريم المثلية الجنسية في المغرب، يصبح المشهد مكتمل الأركان والأضلاع، يدعو إلى الريبة والقلق بشأن ما يتهدد مستقبل هوية هذا البلد من أخطار !!

إن المتأمل في مجموع هذه الظواهر، والأحداث، والخرجات، والنزوعات الشاذة والغريبة عن طبيعة المجتمع المغربي وهويته الدينية والأخلاقية، يدرك سريعا أنها نزوعات تشترك في مجملها، فيما تدّعي وتعتبره دعوة لممارسة الحريات الفردية واحترامها، والدفاع عن إقرارها. ولكن المدقق في أهدافها، يدرك أن الأمر لا يتعلق بحريات فكرية أو سياسية أو إعلامية أو اجتماعية بناءة، تستهدف الإرتقاء بأحوال المجتمع والبلاد، إلى مدارج الرقي والتقدم وتحرير الفكر والإبداع والتعبير الحر البناء بجميع أشكاله.. بل يتعلق في مجمله، بالرغبة والدعوة إلى إطلاق العنان لحريات الأفراد المدنية في القيام بممارسات شاذة، لا يقبلها ديننا ولا أخلاقنا ولا تقاليدنا ولا هويتنا. تنحصر في مجملها في دائرة ثالوث: الشذوذ والإلحاد والعري، والملتقية بالتالي في نقطة التطاول على ثوابت العقيدة، والتجرؤ على تعاليم الدين بشكل سافر مستفز ومقزز. الحرية في إطلاق العنان لمكبوتات مرضية كانت تشتغل في الخفاء، والعمل

على محاولة الإنتقال بها من مرحلة السرية والتخفي، إلى مرحلة الصدع والعلنية والجهر. بهدف تطبيعها والعمل على انتشارها وتمددها في أوصال المجتمع. إطلاق العنان لظواهر قبيحة حرمتها الشرائع السماوية، بل وحتى بعض الشرائع الوضعية، يمثل انتشارها في مجتمع ما، مؤشرا دالا على فساد عام يتهدد كيانه واستقراره. حريات ترمي إلى إشهار الفاحشة والإلحاد والعري، في حلة مسميات "أنيقة"، تحاول تغليف هذا الجنوح والإنحراف الأخلاقي والديني الذي تمثله، بغلاف أقل وطأة وتعبيرا عن هوله وحجمه الحقيقي. فيُسمى اللواط والسُّحاق مِثلية جنسية، ويُدعى الإفطار العلني في شهر الصيام حرية للعقيدة، مع أنه يمثل ركنا من أركان الإلحاد. ويُعتبر التبرج والعُري الفاضح، والإثارة الجنسية حرية مدنية شخصية. ويُعد التطاول على كتاب الله وتعاليمه تجديدا وحداثة.

لقد أصبح سُعار الحريات المدنية الفردية، يمثل "كلمة حق يراد بها باطل"، أصبح مدخلا لكثير من أشكال الشذوذ الأخلاقي والقيمي، والجنوح عن الثوابت التي تجمع مكونات الشعب المغربي، وتقوي لحمته الوطنية. إنها شروخ تهز قيم البلاد هزاً، وتضرب الهوية الحضارية والدينية للبلاد في العمق، علما أن في مجتمعنا ما يكفي من الندوب وأسباب الإختلاف، التي لا ينبغي تعميقها وترسيخها وتوسيعها، حتى لا ننتج فكرا متطرفا يأتي على الأخضر واليابس.

إن التسيب الذي يشهده مجال القيم هذه الأيام في وطننا، والعبث والتطاول الذي يطال عقيدة المغاربة، يمثل أخطر تهديد للإستقرار والإعتدال والوسطية المذهبية الذي تنعم به بلادنا، وقد يُحرض على التطرف، بل قد يُمثل حاضنة لتفريخ أجيال جديدة من المتطرفين، المدعين الإنتصاب للدفاع عن سلامة العقيدة واستمراريتها، أمام مثل هذه الهجمات، بحد السيف وقوة الحديد والنار. وما الهجوم الشعبي، على فتيات التنورة بإنزكان. والإحتجاج على ارتداء "البيكيني" بشاطئ أنزا خلال الشهر الكريم، من طرف مجموعة من الشباب. والردع الشعبي التلقائي لمثلي فاس، والإقتصاص منه في الشارع العام. والهجوم على منزل مثلي الرباط. ورجم منزل مثليي القصر الكبير، إلا تجليات لخطر قادم لا محالة. و"بْروفا" استعراض تلقائي غير منظم، لردود الفعل التي من المتوقع حدوثها في المستقبل المنظور، في إطار النزوع إلى تغيير المناكر. ويكفي التأمل فيما يفعله التطرف والطائفية، وتنامي روح العداء والإنتقام، وبالتالي صراع مختلف المرجعيات الإيديلوجية والطائفية والدينية، وتأطيرها الفكري للحروب الأهلية والإقتتال والتطاحن، في كثير من البلدان العربية، لإدراك حجم الخطر الذي يمثله تفكك المجتمع، وذوبان لحمة الوحدة فيما بين مكوناته المختلفة، وتباعد هوة الإختلاف والخلاف فيما بينها. ولا يخفى على أحد أن وطننا ليس في منأى عما يعتمل ويحدث في البلاد العربية. فتهديدات التطرف والإرهاب تتربص ببلادنا أيضا من كل جانب وحدب وصوب، وما المحاولات والخلايا النائمة الكثيرة، التي تم تفكيكها في إطار العمليات الإستباقية الكثيرة، التي أبطلت من خلالها أجهزة الأمن، مفعول كثير من خلايا التطرف الإرهابية، الساعية إلى "تغيير المناكر" و"نصرة العقيدة" سوى خير تجلي لذلك. ولا زال الشعب المغربي يتذكر بكثير من الوجع والألم، هجمات مقهى أركانة ، و16 ماي، وأطلس آسني..

ولا يمكن لمثل هذه الإنحرافات العقدية والقيمية التي يشهدها وطننا هذه الأيام، إضافة إلى ما يعرفه خطاب التخويف والإتهام بالداعشية، من تصاعد وتأجيج من طرف التيارات الحداثوية واليسارية المحتضنة لها، سوى أن تساعد على توفير أسباب حضانة وتفقيس هذا الفكر الداعشي فعلا على الأرض، وترفع بالتالي من وتيرة هذه التهديدات التي تحدق بوطننا من كل جانب.

إن هذا الخروج المكثف لمختلف هذه الظواهر الشاذة إلى العلن، وارتفاع أصوات المطالبين "بحقوق" الشواذ الجنسيين والسحاقيات، و"وكالين رمضان"، وحق ارتداء التنورة والبيكيني والعُري، والمناصفة في الإرث بين الذكور والإناث، والحرية الجنسية، وحق الإجهاض للمرأة، وإمامة المرأة للرجال، ومحاولات إبطال مفعول كثير من النصوص الدينية القطعية، تحت ذرائع وحجج واهية... كل هذا يمثل تهديدات خطيرة تمس الجانب الثقافي والأخلاقي والعقدي للمجتمع، وتشي بزعزعة استقراره وأمنه، وربما الدفع به إلى بلورة تقاطبات حادة، قد تنتج التطرف بكل أشكاله. ما قد يجعل تماسك الجبهة الداخلية للبلاد، أكثر هشاشة وتهديدا بالتعرض للخطر، في وقت تشهد فيه الساحة العربية والإسلامية، انزلاقات مفجعة ومدمرة نحو السلاح، كأداة لتأطير وحسم الخلافات، والتقاطبات، والتموقعات الفكرية، والإيديلوجية، والطائفية، والسياسية، والدينية..

وإن منتهى الخطورة في هذا الأمر، هو انخراط المنظمات الحقوقية والمدنية، والتيارات الحداثوية عامة، بل وحتى بعض المؤسسات العمومية، من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشكل مستفز، وإصرارها على تكريس وتصريف هذا الجنوح القيمي والديني والأخلاقي، ليطال مجموع المغاربة، بل وانتصابها للدفاع عن مثل هذه الإنحرافات والإنزلاقات، والإنتصار لها بشكل سافر، فيه الكثير من التحدى واللامبالاة بالشعور الديني والأخلاقي العام

للمواطنين، ما قد يهدد بإحداث "محو ثقافي" وحضاري لهوية المجتمع بتعبير سعيد يقطين.

إن ما يثير الحيرة حقا فيما يشهده وطننا من إرهاصات هذه الدعوات والحركات الغريبة والشاذة، هو كيف يستقيم لشعب لا زال أكثر من نصف سكانه من الأميين، وأغلبهم يعيش فقرا وهشاشة، وأكثرهم يعاني من مشاكل البطالة والمرض والسكن.. ناهيك عن معاناتهم من القمع والتسلط، وتزوير الإنتخابات وسوء توزيع الثروة الوطنية، والفوارق الطبقية العميقة والواسعة. شعب يستشري فيه الفساد بكل أشكاله، الإنتخابي، والسياسي، والإداري، والإقتصادي، والإجتماعي، والأخلاقي.. ويعاني من تسلط المفسدين وجبروت رجال السلطة. كيف يستقيم له، مع أن فيه ما يكفيه من أعطاب اجتماعية وسياسية واقتصادية.. أن ينهض حفنة من أبنائه، للمطالبة بحرية اللواط والإلحاد، والحرية الجنسية، وانتهاك قدسية الشهر الكريم، وحرية العُري والفحش، وإقرار "المناصفة" في توزيع الإرث بين الجنسين، وإباحة الإجهاض.. حتى أن النقاش السخيف، الذي يُثار بشأن هذه القضايا، وارتباطها بمسألة الحريات المدنية والفردية، قد أصبح يُغطي أحيانا، على النقاش الذي من المفروض أن يُلامس هموم الناس، ويضع الأصبع على مكامن الخلل الحقيقية في هذا الوطن العزيز. إنه أمر يدعو حقا إلى الإستغراب والمرارة والغضب. ففي الوقت الذي تهدر فيه الطاقة في معارك خاسرة من أجل إقرار "حقوق" الفاحشة والعُري والإلحاد وغيرها من الإنحرافات. كان الأولى أن توجه هذه المعارك والنضالات نحو إقرار حرية التفكير والتعبير، والديموقراطية، والكرامة الإنسانية، والتعليم، والصحة، والعدل، والشغل، ومحاربة الفساد والمفسدين..

ولعل من غريب الأمور، أن بعض الفاعلين في وطننا يصرون على إدراج مثل هذه الحريات الشاذة وهماً وظلما، ضمن خانة الإنفتاح والحداثة. وهو ما يدعو حقا إلى التعجب بشأن هذا الربط الأعرج. إذ كيف يستقيم ربط مفاهيم الحرية والإنفتاح والحداثة، بهذا المستنقع الآسن من القيم والسلوكات الفاسدة التي يبشرون بها، والتي لا تعمل، سوى على دك وهدم ثوابت الهوية الدينية والأخلاقية والحضارية للبلاد، والدفع بها إلى حافة الفوضى الهدامة، وأحرى أن تعمل على تحديث البلاد وانفتاحها البناء. والحال، أن هذه المفاهيم المذكورة أي الحداثة والحرية والإنفتاح، تؤشر في سيرورة التاريخ البشري، على محطات تطورية إيجابية كبرى، مرت منها حضارات الشعوب المعنية، وقدمت لأجل إدراكها الكثير من التضحيات، من أجل الإرتقاء بالإنسان إلى مستوى إدراك إنسانيته، عبر تحرير طاقاته وقدراته الخلاقة البناءة الإيجابية، وليس إطلاق العنان لغرائزه البهيمية الحيوانية. مفاهيم تُحيل على منعطفات ثورية في تاريخ بعض الأمم والشعوب. ففي أوربا، كانت معارك الحرية فتيلا لمجموع الثورات الفكرية والسياسية والدينية والأخلاقية والتكنلوجية الكبرى، التي نقلت بلدانها وشعوبها من حالة التخلف والتأخر، إلى مستوى عال من التقدم والتطور والديموقراطية. ولم تحصر هذه الشعوب مدلول الحرية، كما هو حال من يصنفون أنفسهم "حداثيين" عندنا، في الرغبة في إقرار حرية ممارسة اللواط والعري، وإشباع حاجتي البطن والفرج بطرق شاذة.

إن الحرية والحداثة في أوروبا، تحيل على مجموع التحولات الكبرى التي شهدتها، والتي عصفت بالتخلف والتأخر، وجميع الأنماط التقليدية المتحجرة والمتكلسة داخل مجتمعاتها في مختلف المجالات، مجموع التغييرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والفكرية والدينية، التي يؤرخ بعض المفكرين بداياتها الجنينية الأولى، باختراع غوتنبرك للطباعة عام 1436 وبداية دمقرطة القراءة والكتاب. وآخرون بالثورة اللوثرية البروتستانتية على الكنيسة الفاسدة، كنيسة صكوك الغفران سنة 1520. ورجال الدين المتسلطين. بل منهم من يؤرخ لذلك، بالثورة الفرنسية على الملكية المستبدة، وإقرار حقوق الإنسان والمواطن، وآخرون بالثورة الأمريكية 1776 على السياسة الإستعمارية للتاج البريطاني، بل يذهب بعضهم إلى اعتبار صدور كتاب "تفسير الأحلام" لفرويد بداية لذلك.

وفي الوقت الذي دخلت فيه شعوب الأرض المتطورة حاليا لعصر ما بعد الحداثة، يحاول "دعاة الحداثة" عندنا، ولوج عصر الحداثة والحريات الفردية من بابه الضيق المخزي، باب اللواط والمثلية الجنسية، والعري والإلحاد.. ما سيجعل التأريخ لبواكير الحداثة عندنا ربما في زمن لاحق، لا يرتبط، كما شعوب الأرض الأخرى، بمنجزات وثورات رائدة، حررت الإنسان من العبودية والتسلط والقمع والتخلف.. بل يرتبط "بالثورة اللواطية، وثقافة أو بالأحرى "موضة" العُري والإلحاد..

وإن الإنفتاح بمفهومه الحقيقي البناء الثوري الإيجابي الهادئ، هو ما جسدته تاريخيا دولة اليابان، في أروع مثال يمكن أن يُقتدى ويُحتدى، ساهم في بناء نقلتها العظمى، من أمبراطورية إقطاعية متخلفة، قائمة على الإستبداد والإستعباد لمواطنيها، وتأليه الحاكم، إلى دولة صناعية جبارة يُهاب جانبها، دولة حديثة لكنها أصيلة. وضعت لنفسها ولمواطنيها مكانا محترما بين الدول العظمى وشعوب الأرض المتقدمة.

إن خروج اليابان من عزلتها الطويلة، وانفتاحها على العالم وخاصة على دول أوربا الغربية، لم ينطلق بالتفريط في ثوابت الأمة اليابانية، ومقومات هويتها الحضارية والثقافية والدينية وتقاليدها العريقة. ولم يهدف إلى استيراد قمامة الحضارة الغربية، وثقافة ما يحدث في مراحيضها ووراء جدرانها، بل انفتحت على العلم والفكر والهندسة الغربية، لكنها تمسكت بمقومات وثوابت حضارتها بالنواجد والأسنان. وبرغم ما بلغته اليابان اليوم، من تقدم ورقي وشأن كبير جدا تحسد عليه، وبرغم غزو التكنلوجيا المتطورة جدا لكل جوانب الحياة فيها، لازالت ومواطنيها متشبثين بأصالتهم وتقاليدهم وثقافتهم، وكل مقومات حضارتهم الأصيلة.

أما عندنا في المغرب، فمنذ فشل الإنفتاح الذي دشنه السلطان الحسن الأول، والذي كان متزامناً تقريبا مع مرحلة انفتاح اليابان على الغرب، في نهاية القرن 19 بسبب تركيزه على الجانب العسكري، اعتقادا منه أن الآلة الحربية هي سر تقدم أوروبا. منذ هذا الفشل الذريع، تكبد وطننا النتائج السيئة لبقائنا في ركب التخلف، وسيادة الأنماط التقليدية السلبية في كل شيء، ما جعل بلادنا تدفع ذعيرة غالية لذلك، قدرت بحوالي أكثر من نصف قرن من الإحتلال الأجنبي. لينتهي بنا المطاف بعد الإستقلال دولة في مصاف الدول المتأخرة كثيرا عن الركب الحضاري لباقي أمم الأرض. دولة تابعة، تحوم في فلك مستعمرها السابق، حتى أن أبناءها اليوم في إطار انفتاحهم الأعرج موضوع حديثنا، ينهلون من هذه التبعية العمياء، ويستوردون مِن مِكب نفاياتها الحضارية، ما استجد وفضل من قيم شاذة، وسلوكات غريبة منافية لخصوصيات ديننا وحضارتنا وتقاليدنا، ويعملون بذلك ،على الإجهاز على مكونات هويتنا وثقافتنا الأصيلة بشكل أعمى، واهمين أنهم إنما يناضلون من أجل تكريس الحريات الفردية والمدنية في أوصال المجتمع.. !!

http://www.akhbarona.com/social/143523.html

المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان مع المساواة والمناصفة دون انتقائية

قامت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في مجلسها الوطني، يوم 6 نونبر، بالمصادقة على مشروع الخطة السنوية ومشروع الميزانية وتعديلات النظام الداخلي إلى جانب إعمال توصيات المؤتمر الوطني الأخير بخصوص القانون الأساسي.

وجاء في البيان الذي أصدرته المنظمة "**تسجيل تصريح المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإعلانه عن الكشف عن الحقيقة بخصوص حالات الاختفاء القسري العالقة**. كما أكد على ضرورة البحث على سبل إنصاف ذوي الحقوق في هذا الملف".

كما ثمن "تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة والمناصفة المؤسس على المعيارية الدولية لحقوق الإنسان؛ مع إلحاحه على ضرورة إعمال التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير وإحقاقها بعيدا عن أية انتقائية أو تجزيئية".

وبخصوص احتجاجات طنجة على شركة "أمانديس" فان المجلس الوطني للمنظمة "يحيي المستوى الحضاري لاحتجاج ساكنة طنجة،كما يطالب بعدم متابعة أي مواطن (ة) على هامش هذا الإحتجاج السلمي." باعتبار أن الماء والكهرباء من الحقوق الأساسية لأي مواطن، وتوفيرها بأثمنة مناسبة مسؤولية الدولة.

ولم يغفل البيان الأستاذ المعطي منجب، حيث أكد على ضرورة تمكينه من شروط المحاكمة العادلة.

http://journane.ma/info/archives/19455

كيف للكلام أن ينتهي واستفزازاتك متواصلة، السيد بنكيران؟ !

مخطئ من مازال يصدق كلام رئيس الحكومة السيد بنكيران، الذي يقول الشيء ويأتي بنقيضه، فمحاربة الفساد هي العفو، وتحسين ظروف العيش، يعني القهر والتجويع. والملاحظ على خرجاته الإعلامية الأخيرة، أن خطاباته لم تعد تخلو من توظيف عبارة ''التحكم''، باعتباره مصدر إزعاج وعرقلة لحركة التغيير والإصلاح.

فالتحكم حسب رأيه، شبح رهيب يتربص بمستقبل البلاد والعباد، ويقتضي التصدي له بصرامة. ويؤكد في ذات الوقت، على أن المراهنين عليه إنما يراهنون على سراب، بعد أن صار الشعب يرفضه، والبلاد تسير بتؤدة نحو ترسيخ الديمقراطية، بفضل ما عرفته من إصلاحات دستورية، بيد أنه يكاد لا يتوقف عن خدش مسامعنا، كلما اشتد الخناق عليه في البرلمان وخارجه، بلازمته الشهيرة ''انتهى الكلام''. أفلا يعد مثل هذا السلوك نزوعا نحو الاستقواء والاستبداد؟

وفي تقديرنا، فإن التحكم الحقيقي هو ما نراه عليه من ممارسات خرقاء في تدبيره للشأن العام، من خلال انفراده بالقرارات خارج المقاربة التشاركية، ضاربا عرض الحائط بالمقتضيات الدستورية، واتهامه لكل من يخالفه الرأي بالتآمر والتخوين، ولم تسلم حتى مكونات الائتلاف الحكومي من تعامله المطبوع بمنطق الاستعلاء والهيمنة، فضلا عن لجوئه إلى أساليب التضليل واحتكار المعلومات، ومحاولة إخفاء إخفاقاته خلف الحديث عن الدولة العميقة والمشوشين، والسعي الدائم إلى تمييع النقاشات العمومية بافتعال معارك وهمية، وعدم القدرة على الفصل بين العمل الحكومي والرؤية الضيقة لحزبه وذراعه الدعوي، لاسيما في ما يتصل بالقضايا الاجتماعية والثقافية، وقضايا المرأة وحقوق الإنسان.

وعلى بعد سنة من نهاية ولايته التشريعية، تواترت الأحداث سريعة ومؤلمة، لتظهر لنا حجم التخبط ومدى استفزازية قراراته الارتجالية، مما بات يتهدد الاستقرار الاجتماعي الذي طالما ترنم به، علما أنه لم ينبعث مع ميلاد حكومته، وإنما هو نتاج تراكمات سنوات طوال من المبادرات الإصلاحية، وواقع تاريخي متشبع بروح المواطنة الصادقة والتوافق بين مكونات الأمة، ورعاية المؤسسة الملكية، الضامنة الفعلية له... فكيف يجرؤ إذن على ترديد ''انتهى الكلام''، في ظل خيارات اقتصادية واجتماعية فاشلة، أفرزت الكثير من الاختلالات بدل الوفاء بالتزاماته، حيث ازدادت في عهده البطالة استفحالا، وأوضاع المنظومة التعليمية تأزما وواقع الصحة ترديا... ناهيكم عن إغراق ميزانية الدولة في مستنقعات المديونية الخارجية، ورهن مستقبل الأجيال الصاعدة في كف عفريت، وضرب القدرة الشرائية للطبقات المسحوقة والمتوسطة، سن قوانين مضرة بمصالحها، تجميد الأجور والترقيات والتعويضات العائلية، وإغلاق قنوات الحوار الاجتماعي، فرض ''إصلاحات'' أحادية، قمع المتظاهرين والإجهاز على حق الإضراب بالاقتطاعات غير المشروعة والتراجع عن المكتسبات، انتهاك حقوق الإنسان في السجون ومخافر الشرطة والشارع العام، والتفاخر بإنهاء مسلسل الإضرابات في التعليم والجماعات المحلية؟

يريد تكميم الأفواه، بينما شركات التدبير المفوض الأجنبية، تعبث بأموال البلاد وتلهب جيوب العباد، كما حدث مع ''أمانديس'' في مدينة طنجة، التي لم يجد سكانها من مختلف الشرائح الاجتماعية من ملاذ، عدا ذلك السلوك الحضاري الرفيع، المتجلي في مسيرات الاحتجاج بالشموع، تعبيرا منهم عن إحساسهم بالظلم أمام الارتفاع المهول لفواتير الماء والكهرباء. والأدهى من ذلك، أن سيادته انتقل إلى المدينة بأمر ملكي رفقة وزير الداخلية السيد محمد حصاد، وعوض البحث عن حل عملي وسياسي ينتصر لمشروعية مطالب الساكنة، لجأ كعادته إلى أسلوب الترهيب المبطن ب''النصح''، معتبرا ما يجري من احتجاجات سلمية، هو بإيعاز من جهات مغرضة ذات أهداف معادية للوطن، وأن عدم التراجع سيؤثر على سمعة المدينة السياحية، ولن يفيد سوى في إثارة المزيد من ''الفتنة''...

كيف له التشكيك في فشله، والحرائق ما تكاد تخمد الواحدة منها في جهة ما حتى تندلع أخرى، بفعل عناده الشديد وتدابيره العشوائية؟ إذ بعد خروج آلاف الطلبة بكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، والأطباء المقيمين والداخليين للتظاهر والاحتجاج، ومضي قرابة شهرين من التوقف عن الدراسة والتداريب الميدانية، وشل حركة المراكز الاستشفائية، رفضا لمشروع القانون التعسفي القاضي بأداء "الخدمة الصحية الإجبارية" مدة عامين في البوادي والقرى النائية، ثم القذف بهم في غياهب البطالة، والذي تم الإقرار مؤخرا بأنه قرار متسرع يتعين سحبه، انتفض الأساتذة المتدربون كذلك، مقاطعين الدراسة في مختلف مراكز التكوين، وخرجوا للمطالبة بإلغاء المرسومين الوزاريين الأخيرين، اللذين يقضي الأول رقم: 2.15.88 بفصل التكوين عن التوظيف، بينما الثاني رقم: 2.15.89 يقلص قيمة المنحة إلى أقل من النصف لتصبح 1200 درهم بدل 2500 درهم سابقا...

وها هم القضاة يدخلون بدورهم في مسلسل احتجاجي متميز، حيث أن الائتلاف المغربي للجمعيات المهنية القضائية، يرفض مشروعي القانونين التنظيميين، اللذين يهمان المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، ويعتبرهما نوعا من "الردة والانتكاسة الدستورية، لانعدام وجود سلطة قضائية حقيقية وفعلية مستقلة وكاملة، وغياب الاستقلال المؤسساتي والإداري والمالي للسلطة القضائية، عن وزارة العدل والحريات وتبعية النيابة العامة لها، وضعف الضمانات الفردية للقضاة وعلى رأسها إحداث هيئة قضائية إدارية عليا". وأن المشروعين صيغا دون مقاربة تشاركية حقيقية، وعدم إيلاء اقتراحاته ما تستحقه من أهمية بالغة، مما يعد مخالفة لجوهر الدستور والمساس بحق المواطن، وبدور القضاء في حماية الحقوق والحريات، وكفالة محاكمة عادلة تكرس دولة الحق والمؤسسات...

حالات كثيرة من التوتر عرفتها بلادنا، ومن بينها: معركة الأمعاء الخاوية للمناضل الحقوقي السيد: المعطي منجب، التي دامت ثلاثة أسابيع احتجاجا على منعه من السفر إلى الخارج، وتعرض السيد: ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للاتهام من طرف رئيس الحكومة بإشعال "الفتنة" على خلفية توصية المساواة بين الجنسين في الإرث، ومطالبته بالاعتذار للمغاربة، مما جعل الشيخ السلفي السيد: عبد الحميد أبو النعيم ينعته ب"الكافر المرتد"... ومازال يلوح في الأفق ما يدعو للقلق ويهدد السلم الاجتماعي، انطلاقا من تصريح وزير الوظيفة العمومية السيد: محمد مبدع، حول توجهات الحكومة نحو تحويل القطاع العام إلى شبه خاص، عبر الشروع في اعتماد عقود عمل، واتخاذ إجراءات جديدة لضبط وتقييم الموظفين، ونقلهم دون إرادتهم من أماكن عملهم الأصلية إلى أخرى كلما دعت الضرورة، وهو ما يتوافق ورؤية المؤسسات النقدية الدولية، الرامية إلى تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي في التوظيف وتقليص كتلة الأجور وخوصصة القطاع العام. ألا يعتبر هذا انتهاكا لحقوق الإنسان وضربا للاستقرار الاجتماعي؟

فإلى متى ستظل النقابات تتفرج على الاحتقان الشعبي المتصاعد، أمام إصرار رئيس الحكومة على استبداده بالرأي، وعدم إشراكها في مشروع قانون مالية 2016، الذي أتى مخيبا لانتظارات الشعب، فضلا عن إحالة ملف التقاعد على الأمانة العامة للحكومة، بعد أن قرر منفردا رفع سن التقاعد إلى 63 سنة واستبدال نسبة 2,5% من الأجرة عن كل سنة عمل بنسبة 2%، ابتداء من يوليوز 2016...؟

http://www.barlamane.com/avis/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%B2%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA%D9%83-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5/

ندوة مركز دراسات الوحدة العربية: مستقبل التغيير في الوطن العربي

افتتح مركز دراسات الوحدة العربية ندوة "مستقبل التغيير في الوطن العربي" في حضور 120 مفكرا وسياسيا.

وتحدث رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية خير الدين حسيب، ومدير المعهد السويدي في الإسكندرية بيتر ويدرود.

حسيب

بدوره، رحب حسيب "بالمشاركين في الندوة التي ستناقش موضوعا هاما حول مستقبل التغيير في الوطن العربي ولهذا فقد حرص المركز على دعوة العديد من المعنيين (أكاديميين وسياسيين) في هذا المجال، وحرص على التنوع في هذا الاختيار لضرورة مناقشة أوضاع الوطن العربي وإمكانية التغيير مناقشة موضوعية وعلمية".

وتمنى أن "يتمكن المركز من دعوة أكبر عدد للمشاركة في دراسة التغييرات الهامة في أمتنا، ولكنه اعتمد أن يدعو في كل ندوة نصف المشاركين الجدد"، شاكرا "لجهود المركز السويدي – الإسكندرية على تعاونه مع المركز لعقد هذه الندوة"، مشيرا إلى أنه "من المراكز الأجنبية القليلة التي يتعاون معها مركز دراسات الوحدة العربية".

ويدورد

من جهته، شكر ويدورد "مركز دراسات الوحدة العربية على هذا التعاون وفي قضايا هامة كموضوع مستقبل التغيير في الوطن العربي"، معتبرا أن "الحوار والانفتاح والتعاون ضروري حتى ولو كان هناك اختلاف بالحضارات"، مشيرا إلى أن "الانعزال والإنغلاق يؤديان إلى الزوال".

وأضاف: "المعهد السويدي – الإسكندرية أطلق العديد من المبادرات والمؤتمرات للحوار بين الثقافات والحضارات وأنهم قاموا بوضع سياسات ملموسة لتحسين العلاقات الأورو متوسطية (مسار برشلونه)".

وبعد أن عرض لتأسيس المركز عام 2000 في الإسكندرية، أشار ويدورد إلى أن "المعهد هو مساحة للحوار، والحوار يعني أن نكون جاهزين للاصغاء والتغيير وتخطي الجهل وسوء الفهم، والحوار هو أبواب مفتوحة على شفير الإغلاق، وهو يعني أيضا أن نحاول حل المشاكل والتحديات مع بعضنا البعض وليس لوحدنا، وأن الحوار هو البحث عن الحقيقة لكن باحترام شركائنا".

وتابع: "اننا نواجه وقتا غير مسبوق من الأزمات والعنف ومن الممكن أن يكون الشرق الأوسط يعاني من النزاعات الأكبر منذ الحروب الصليبية، ولذلك فإن أوروبا تستقبل هذا العدد من النازحين، وما زال عددهم ضئيل مقارنة مع اللاجئين في المنطقة، وأصبح ملزما للحكومات في المنطقة وأوروبيا أن تركز على حل هذه الأزمات".

وأضاف ويدورد: "ان المعهد السويدي يصبو للاستجابة للواقع دون أن ينسى أسباب النزاعات وحلها لبناء سلام مستدام، ومن هنا تأتي أهمية هذه الندوة لدراسة كيفية الاستجابة للتحديات الكبرى التي نواجهها، وهنا استعرض لمستويات البطالة بين الشباب في بلادنا ما يؤدي إلى أزمات اجتماعية واستقطابات من جماعات متطرفة"، محذرا من "خطر انتشار الأسلحة الخفيفة ما يضعنا أمام مخاطر وتقويض الأمن البشري".

ورأى أن "كل التحديات التي طرحها لا يمكن أن تواجهها قوى لوحدها بل تحتاج إلى مزيد من الترابط وأنه لا بد من أن نعيش معا في إنسانية واحدة رغم الاختلافات بيننا وأن نشكل الوحدة من خلال التنوع"، لافتا الى "التعايش في دول الشرق الأوسط التي لديها تاريخ في هذا الجانب وفيها تنوع أديان وثقافات، ولبنان مثال على ذلك".

كما أشار ويدورد إلى أن "أوروبا تحتاج إلى تعلم بناء مجتمع يحترم الاختلاف بين الآخرين ويضمن الحرية، وأن هذا لا يكون إلا باحترام حقوق الإنسان أي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إضافة للمواثيق والاتفاقيات".

وختم قائلا: "إن محرك الربيع العربي كان حقوق الإنسان وفي الوقت نفسه المطالبات الشعبية، وبذلك نتأكد أن حقوق الإنسان والسلام والتنمية مترابطين".

الجلسة الأولى: مدخل عام إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي الراهن.

بعدها، ترأس الجلسة الأولى محمد فائق (رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مصر)، وقدم البحث أحمد يوسف أحمد، وعقب عليه كل من عبد الحسين شعبان، ورضوان سليم.

يوسف أحمد

من جهته، عرض يوسف أحمد لمدخله "تحليلا للتراجعات العربية بدءا من انفصال الوحدة 1961 وهزيمة 1967 ومعاهدة السلام المصرية مع إسرائيل والحرب العراقية – الإيرانية والغزو العراقي للكويت وصولا إلى دخول العرب مرحلة تفكيك دولهم (الصومال والسودان واليمن)، وتبني أطر رأسمالية للتنمية وبروز زواج السلطة والمال".

في المقابل، عرضت الورقة "انتفاضات الربيع العربي التي افتقدت التنظيم ومسارعة قوى الإسلام السياسي إلى القفز إلى السلطة وتدخل القوى الخارجية وظهور الإرهاب وإنطلاق حركة النزاعات الطائفية والمذهبية وما ترتب عنها من قتال حزب الله في لبنان إلى جانب النظام السوري، وظاهرة داعش، وحركة حماس. هذه الصراعات والحروب أدت إلى الإضعاف البيني لعدد من البلدان العربية – ظهور مشهد التجزئة المخيف، بالإضافة إلى مسألة تهديد الهوية العربية، وطرح إطاري الشرق الأوسط الجديد والمتوسطي لتمزيق العروبة، وظهور الطرح الإسلامي بأنواعه".

واشار يوسف احمد ان "العوامل التي أدت إلى إهتزاز الفكرة العربية هي هزيمة 1967 ووفاة عبد الناصر وتفكك البعث ودور الغزو الأمريكي للعراق 2003، وكلها أدت إلى تصدر الهويات الطائفية والعصبيات المختلفة على حساب الهوية العربية بتشجيع من السياسة الأميركية".

على صعيد الإختراق الخارجي للوطن العربي رصدت الورقة: "تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان العربية مما أعطى ذريعة إضافية لمزيد من التدخل الإيراني (العراق، سورية)، والإرتباك والضعف العربيان في مواجهة التدخل الأطلسي (ليبيا)، والإختراق الإقليمي للنظام العربي من قبل إيران وتركيا، أي مساندة تركيا للاخوان المسلمين، ومساندة إيران لحزب الله، ثم غارات التحالف الدولي ضد داعش وتمسك أميركا بدور أساسي لما تسميه "القيادات الإسلامية المعتدلة".

ومن أسباب العجز العربي في مجابهة التفكك، اشار يوسف أحمد الى "ضعف الجامعة العربية وعجزها في معالجة قضية فلسطين، والتكامل الإقتصادي العربي والحد من النزاعات العربية – العربية".

وبذلك، تصل الورقة إلى أن "المشهد العربي في مجمله بالغ الكآبة وينذر بالتفتت ومزيد من التدخل الأجنبي. أما الحلول فتكمن في إثنين، اولا: وضع حلول للصراعات الساخنة في الوطن العربي، وثانيا: أن تنهض قوى عربية بمهمة إصلاح ما هو قائم لمنع السقوط ووقف الإنهيار".

الجلسة الثانية: "ما بعد المرحلة الانتقالية – نظرة مستقبلية"

اما الجلسة الثانية، تناولت "ما بعد المرحلة الانتقالية – نظرة مستقبلية"، ترأس الجلسة مصطفى القباج، وقدم البحث حول ما بعد المرحلة الانتقالية في مصر عمار علي حسن وعقب عليه كل من حسين عبد الغني، وسليمان عبد المنعم.

علي حسن

واشار بحث علي حسن إلى أن "السلطة في مصر تواجه ثلاثة خيارات: الحفاظ على نظام الحكم، الإنتصار للثورة، وخيار الإصلاح. أما في مستقبل وحراك الإخوان المسلمين فيحدد البحث ثلاثة خيارات: مراجعة الأفكار والإعتذار عما اقترفته الحركة، وخيار الرجوع إلى الخلف أي استعمال العنف والإرهاب، وخيار الثبات في المكان، أي التفاوض مع السلطة الجديدة".

وفي باب "صناعة المظلومية" تحدث البحث عن "الحقوق والواجبات، بمعنى أنهم بعد تسلمهم السلطة في مصر أخذوا كل الحقوق، وبعد إزاحتهم راحوا يطلبون الحقوق. وبالنسبة لخيار القوة الثورية والسياسية فإن حركتها لا تسعى إلى خلق مغاير لحكم الإخوان أو حكم مبارك. وهذا ما يجعلها "حواش باهتة على متن غليظ" ومجرد كائنات رخوة تستفيد مما يعطيه النظام لها. وإزاء واقعها هذا لا يمكن أن تكون بديلا من النظام القائم، ما يفترض أنها بحاجة إلى إبداع بدائل لحل مشكلاتها التي تعقدت. وفي هذا السياق يبدو من الملح أن يجد المتنورون والمخلصون من هذه القوى أفكارا عملية لمواجهة التخلف وتحقيق آمال المواطنين لزيادة منعة الدولة وتحقيق شرعية النظام".

وفي هذا السياق، وفي إطار المعركة ضد الإرهاب يبرز معد البحث ثلاثة خيارات: "التحالف مع السلطة، أو العودة إلى الميادين للمطالبة بالحرية والعدالة، أو السير إلى صناديق الإقتراع".

وأكد علي حسن أن "التيار المدني يعاني من تدني خبراته في التعامل مع الشارع، وأن السلطة مخيرة الآن بين الحفاظ على النظام أمنيا، وبين الإنتصار لثورة 25 يناير. أما القوى السياسية الثورية فأمامها ثلاثة طرق: الأول أن تستمر في التحالف مع السلطة الراهنة، والثاني العودة إلى الميادين، والثالث أن تعود القوى السياسية إلى خيار المنافسة في الإنتخابات على كل المستويات".

الجلسة الثالثة: "ما بعد المرحلة الانتقالية في تونس"

الجلسة الثالثة، كانت عن "ما بعد المرحلة الانتقالية في تونس" وترأسها ضياء الفلكي وقدم البحث محمد رضا الأجهوري وعقب عليها كل من توفيق المديني وحسن نافعة.

الأجهوري

من ناحيته، اختزل بحث الأجهوري "ملابسات الحالة التونسية الحديثة بالنقاط الآتية: ظاهرة الإكتساح الفرنكوفوني، ملامح فترة حكم بورقيبة، نظام بن علي، تسلل اليسار الماركسي إلى أجهزة الحكم، والتمهيد لسقوط وإستبدال حكم بن علي".

وانطلاقا من هذه الملابسات، قام الباحث برصد تحليلي لمرحلة سقوط حكم بن علي في 14 كانون الثاني 2011 وإجراء الانتخابات التشريعية ليصل إلى التوقف العميق عند مجموعة من الإلتباسات: حقيقة المسار الجديد، حكم الترويكا، الصراع الإيديولوجي، ظاهرة الإستنساخ والتباس التعايش الديمقراطي.

بعد الإعلان الرسمي عن نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ظهر حكم الترويكا وظاهرة تدخل الدول الغربية (أميركا، فرنسا، ألمانيا) في كل ما يتعلق بالشأن التونسي وتوجيه مساره السياسي. واشار الأجهوري إلى أن "تشكيل الحكومات التونسية المتعاقبة في تلك الفترة كان يتم تحت أنظار ومباركة السفارة الأمريكية، وقد ساهمت نتائج انتخابات المجلس التأسيسي الوطني بظهور مواقف رافضة لها خصوصا بعد تشكيل حكومة الترويكا التي تميزت بالإستئثار بالسلطة، والتعثر في كتابة الدستور، وحدوث موجة من الاغتيالات (شكري بلعيد ومحمد البراهمي ...) وعلى الرغم من الصعوبات المذكورة سارت الأمور باتجاه تجاوز العوائق التي تقف في وجه وضع الدستور ومنها: الإلتباس الايديولوجي (الصراع بين التيارات الايديولوجية) ومحاور "طبيعة الدولة"، و"الدين والشريعة والهوية"، و"المساواة عامة وفي الميراث"، أي ما يتعلق بما تنص عليه مسألة الأحوال الشخصية التي تعتمد أحكام الفقه الإسلامي، وما تقوله المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والإتفاقيات الدولية المناهضة لكل أشكال التمييز بين الذكر والأنثى".

ورأى أن "الإشكال الخاص بمسألة المساواة في الميراث سيبقى بالنسبة للمرحلة القريبة القادمة أهم التباس إيديولوجي مولد لتجاذبات وصراعات، وبناء على ذلك إختار الباحث ضرورة الأخذ بمبادىء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (حق المساواة في الميراث والحق في حرية الإعتقاد)".

ومن النقاط المهمة التي أكد عليها البحث أن "المرحلة المقبلة في تونس والبلدان العربية والإسلامية لن تحكم أبدا بالقهر والديكتاتورية والكراهية وأنه كفى إضاعة للوقت باستنساخ التجربة الشيوعية"، داعيا "تيار الإسلام السياسي الممثل بحركة النهضة إلى التأقلم مع الواقع التونسي الجديد وطنيا وإقليميا ودوليا بأن يحدث تغييرا جذريا في مرجعيته الفكرية بما يجعله حزبا مدنيا". وهذه الدعوة وجهها البحث إلى "الماركسيين والإسلاميين والقوميين والبورقيبين". ويعتقد الأجهوري أن "موقع الحركة القومية في المشهد السياسي التونسي يتوقف على تحرك المؤمنين بالمشروع القومي العربي في النضال من أجل التوحد".

في ضوء هذه التعقيدات وصل البحث إلى طرح الأسئلة الآتية: هل نملك نحن العرب خيار الإستقلال؟، هل مفروض علينا التبعية الأبدية للامبريالية؟، هل يحق لنا نحن العرب أن نحلم بامتلاك القدرة يوما على إستعادة الكرامة وإنجاز إستقلالية الموقف والقرار؟".

"مشروع التفكيك وظواهره في الوطن العربي"

وبعد ذلك، بدأ المحور الثاني حول مشروع التفكيك وظواهره في الوطن العربي.

وكانت الجلسة الرابعة حول آليات التفكيك وظواهره، فترأسها حسن نافعة وقدم البحث عبد الإله بلقزيز، وعقب عليه كل من محمد الحبيب طالب وطلال عتريسي، ومحمد نور الدين، وعمرو حمزاوي.

بلقزيز

يقر بحث بلقزيز بان "عوامل داخلية وقابليات محلية عربية تلعب دورها في عملية التفكيك، لكن الفعل الخارجي هو الدور الحاسم في إنجاز التقسيم والتجزئة. وفي هذا السياق يضع المفكر عبد الإله بلقزيز الفصل التأسيسي من التجزئة الذي دشنه "سايكس – بيكو" ونظائره في افريقيا العربية. وهكذا، فالتجزئة السايكس بيكوية ونظيراتها لم تكن تستهدف تفكيك الدولة العثمانية بمقدار ما استهدفت الأمة العربية، ويأتي وعد بلفور (وطن قومي لليهود في فلسطين) ليكون في صلب عملية التجزئة، كذلك الاستفادة من العصبيات المحلية والوطنية والمناطقية، ومن توظيف الانقسام الطائفي الذي جرِّب في السودان ولبنان ومصر. وكل هذا له علاقة بترسيخ وجود الدولة الصهيونية في قلب الوطن العربي"، لافتا الى ان "التغاضب الطائفي في مصر لم يبلغ مبلغ الصراع، أو حتى النزاع الأهلي بسبب تماسك النسيج الوطني المصري".

وطرح الباحث "مسألة استراتيجية التفكيك بعد الحرب الباردة التي نقلت بعض الدول العربية من دائرة العلاقة بالاتحاد السوفياتي إلى دائرة العلاقة باميركا والعرب، فكانت اتفاقية "كمب ديفيد" واخراج الثورة الفلسطينية من لبنان ودفع العراق وإيران إلى التصادم. ولقد وفر انهيار الاتحاد السوفياتي فرصة كبيرة لأميركا في اطلاق مشروع هندسة جديدة للشرق الأوسط من محطاتها: "الحرب على العراق" "مؤتمر مدريد للسلام" ومؤتمرات للتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتكون إطارا لتوليد نظام اقليمي "تعاوني" عربي إسرائيلي، ثم محطة غزو العراق واحتلاله والحرب الاسرائيلية على لبنان 2006"، واضعا "نازلة "الربيع العربي" وثوراته بكل تلويناتها وأسبابها في الإطار المذكور نفسه من حيث ان نتائجه وفرت مناسبة لاستئناف العمل باستراتيجية التفكيك الكولونيالي التي أدت إلى نجاح اميركا في إعادة توليد معارضات عربية متعاونة "ورجال دين" تابعين و"جهاديين" مستعدين لنقل الجهاد إلى "دار الاسلام" للقتال نيابة عن جحافل الغزاة. أما اساليب الكولونيالية الأميركية للوصول إلى ذلك فكانت إسرائيل، النزاعات العربية – العربية، الحرب الأهلية والتدخل الخارجي المباشر. وقد أدت العوامل والأساليب السابقة إلى إنتاج بئيات متعفنة وكسر العمود الفقري للدولة: الجيش".

وعرض بلقزيز في بحثه "الرصد الدقيق لملامح مشروع التقسيم الكولونيالي الجديد العامل على تقطيع اوصال الجماعة الوطنية، أي اعادة تصنيع كيانية عربية ممزقة بهدف السيطرة على مصادر الطاقة وإنهاء مخاوف الأمن الصهيوني كلها".

وفي سياق إفتراض الحلول، رأى انه "إذا أمكن إنهاء حال الحرب الداخلية العربية البينية ببناء تسوية سياسية عربية – عربية وإعادة الرشد إلى النظام العربي وجامعته المتهالكة، سيكون من الممكن – حينها تجريد مشروع الشرق الاوسط الجديد من ادواته المحلية".

الجلسة الأخيرة سورية "من مطلب الإصلاح إلى مخاطر تفكيك الكيان"

الجلسة الأخيرة لليوم الأول كانت حول سوريا "من مطلب الإصلاح إلى مخاطر تفكيك الكيان" وترأستها صفية سعادة، وقدم البحث عماد فوزي الشعيبي، وعقب عليه كل من أنس الشامي، وحسين العودات.

الشعيبي

استخدم الشعيبي منهجية جديدة في تحليل الحرب في سورية، فأوضح ان "الاطراف التي دخلت الحرب لم تفهم طبيعة الاشياء من حيث انها رسمت سلوكها على تحليل نمطي لا يقارب طبيعة سوريا ومآلات صراعاتها، ما أوقع هذه الاطراف في العماه. إذ أن النظام السياسي كان يرى ان مآل الصراع سينتهي وفق ثنائية "بينه/وبين القاعدة" فانتهى إلى صراع بين شظايا، من الثوار وشذاذ الآفاق ومجموعات ما قبل الدولة (العشائر والقبائل وقادة الحارات) ومجموعات إسلامية تمولها وتدير اغلبها قوى إقليمية ودولية".

واشار البحث الى "حال المجموعات المنتفضة، فهناك من يريد ثورة "فرنسية" أو "بلشفيه" أو "سلفية" أو "إنتقامية ثأرية" وهذا ما جعل الحراك لا ينتج قيادات، ويخرج عن حالته الوطنية (في لحظة البداية) لينضوي تحت تأثيرات التداخلات الخارجية".

واضاف: "سوريا وقعت في كمين استحقاقات صراعات اللاقطبية، وفي أيدي وسائل إعلامية عربية وعالمية وقوى عسكرية ومنظمات إرهابية ولحل المشكلة السورية يقترح الانطلاق من حيث انتهت، أي من واقع اليوم، خصوصا بعد ظهور الدور الروسي القوي في سوريا".

أما العقبات في وجه الحل فذكر الشعيبي منها: "وجود دول لا تريد حلولا شاملة، وأخرى تفضل إستنزاف الروس والسوريين معا، وثالثة تعتقد ان ميزان القوى يفترض معادلة رابح/خاسر".

وانتهى البحث إلى أن "الدخول الروسي الواسع على الخط، مع وجود داعش ونظيراتها الممولة والمدعومة عسكريا وماديا لا يسمح بالتفاؤل المفرط. وفي كل حال، فإن عالم الغد السوري وغيره لن يكون كعالم الأمس أو اليوم".

http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/189617/

تاج الدين الحسيني : الخطاب الملكي يشكل نوعا من القطيعة بالنسبة لهذه المنطقة بينما كانت عليه في الماضي وما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل

فاطمة الزهراء العمري

قال الدكتور تاج الدين الحسيني، الخبير في العلاقات الدولية بخصوص الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، أن" الخطاب الملكي الأخير يشكل منعطفا مهما بالنسبة لقضية الصحراء خاصة مع الطابع الرمزي لهذا الخطاب في الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء"، وتابع المتحدث:" ويمكن القول بأن هذا الخطاب يشكل نوعا من القطيعة بالنسبة لهذه المنطقة بينما كانت عليه في الماضي وما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل، هي قطيعة مع اقتصاد الريع، مع الامتيازات، مع مركزة السلطة، مع انعدام المساواة على الصعيد الاجتماعي، من المظاهر السلبية التي تمت ملاحظتها منذ عدة سنوات و التي اقترح بشأنها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن يعد دراسة مفصلة وبرامج ربما البعض منها شيع في تطبيقه بكيفية مباشرة الآن ".

واعتبر الحسيني، في اتصال مع أنباء اليوم أن " الخطاب جاء ليحدد شروط هذه النقلة الجديدة في التعاون مع قضية الصحراء على مستويين: بالنسبة للمستوى الداخلي في ما يتعلق بمسألة الديمقراطية وحقوق الانسان، هناك انتقال نحو الجهوية المتقدمة التي ستعطي شروطا جديدة لتعامل المواطنين مع المنتخبين وطريقة جديدة للحكامة الاقتصادية والاجتماعية، هناك المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي أصبح لديه فرعا في كل من الداخلة و العيون ويشتغلان بكيفية جد فعالة ومنتجة، هناك تدبير الشؤون المحلية الذي ستوقع بشأنه عدة اتفاقيات من أجل نقل الاختصاصات من السلطات المركزية إلى الجهات وعلى رأسها جهة العيون ثم جهة الداخلة.. وبالتالي هذا التطور من الناحية السياسية مهم جدا."

وأضاف الخبير في العلاقات الدولية: " على الصعيد الاقتصادي هناك تطورات مهمة ستعرفها المنطقة سواء في ما يتعلق بالبنيات الاساسية، وهناك على سبيل المثال الطريق المزدوج الذي سينقل ما بين العيون والداخلة هناك القطار الذي سيمتد كذلك في هذه المنطقة بعد إعداد الاستثمارات لذلك، هناك الأربع الموانئ التي أسس لها وعدة بنيات أساسية مهمة للاستقطاب الاستثمار وللإعطاء سكان المنطقة الفرصة للاستفادة من ثراوتهم بشكل منتج وبشكل عملي."

وأوضح الحسيني أن "الخطاب لم يغفل الجانب الجهوي في المنطقة التي نعيش فيها و خاصة في إطار علاقتنا بالجزائر موجها لها نقدا لاذعا لم يسبق ربما توجيهه في خطاب سابق، وهو نقد جاء مدعم بحجج مقنعة وقوية كمسألة بقاء اللاجئين في مخيمات تندوف في أوضاع إنسانية مزرية، شيء غير مقبول في دولة كانت تتوفر على احتياطات مهمة من البترودولار، دولة كانت بإمكانها في رعاية حوالي 40 ألف شخص أن تخصص ولو بناء 150 مسكن على مدى 40 سنة وكان يمكن أن تكون النتائج إيجابية ".

وبخصوص ممارسات البوليساريو صرح خبير العلاقات الدولية "أن ما يشوب أو ما يحيط بممارسة سلطة البوليساريو من مشاكل ترتبط بهويتهم وإنتماءاتهم الحقيقية ترتبط باحتكارهم للسلطة وديكتاتوريتهم، ترتبط بارتزاقهم وقيامهم بفتح حسابات بنكية في أوروبا وفي دول أمريكا اللاتينية، فهذه أشياء تم فضحها بكيفية قوية وتم التأكيد على أن من حق سكان تندوف أن يعودوا إلى وطنهم الاصلي موجها نداء صريحا لهم بهذا الخصوص، وأنهم إذا ما بقوا في وضعيتهم المأساوية هذه فإنهم يتحملون وبال أمرهم على كل حال. "

وختم استاذ العلاقات الدولية أن "الخطاب جاء شاملا، قويا، جاء مطبوعا بالصرامة وبنوع من السياسة الهجومية التي أصبحت ضرورية في مثل هذه الأحوال وخاصة في التعامل مع إجهاد عنيد ومجموعة مرتزقة يحاولون أن يكسبوا المزيد على حساب الوحدة الترابية وعلى حساب حقوق المغرب المشروعة."

http://www.anbaelyoum.com/%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84-%D9%86/

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تثمن تقرير اليزمي حول المساواة في الإرث

إحاطة - ثمنت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، في الإجتماع الذي عقدته يوم 6 نونبر 2015، تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول المساواة والمناصفة، كما ألحت المنظمة على ضرورة إعمال التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير وإحقاقها بعيدا عن أية انتقائية أو تجزيئية.

وطالبت المنظمة في بلاغ لها، الحكومة بالإسراع باعتماد القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره مؤسسة وطنية دستورية ذات استقلالية مع ضمان مبادئ باريس لتحمل مسؤولياتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وأكدت المنظمة على مشروعية الاحتجاج السلمي الذي مارسته ساكنة طنجة في مواجهة الغلاء لفواتير الماء والكهرباء ، كما طالبت بعدم متابعة أي مواطن على هامش هذا الإحتجاج السلمي.

وأعلنت المنظمة المذكورة، في اجتماعها، عن تشكيل لجنة لملاحظة أطوار محاكمة المعطي منجب وزملائه مؤكدة على ضرورة تمكينه من شروط المحاكمة العادلة.

منظمة حقوقية تدعو لخلق آلية لمرافقة العائلات التي تعاني من حالات الاختفاء القسري العالقة

شددت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على ضرورة البحث على سبل إنصاف ذوي الحقوق في حالات الاختفاء القسري العالقة، داعية إلى خلق آلية لمرافقة عائلات الحالات العالقة مع إعداد مقترحات في هذا الشأن، مسجلة **في هذا السياق تصريح المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإعلانه عن الكشف عن الحقيقة.**

من جهة ثانية، ثمنت المنظمة تقرير مجلس اليزمي حول المساواة والمناصفة المؤسس على المعيارية الدولية لحقوق الإنسان، وألحت على ضرورة إعمال التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير وإحقاقها بعيدا عن أية انتقائية أو تجزيئية.

وفيما يخص القوانين التنظيمية، طالبت الهيئة بالإسراع باعتماد القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية دستورية ذات استقلالية مع ضمان مبادئ باريس لتحمل مسؤولياتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وإشراك منظمات المجتمع المدني في إنجاز القوانين التنظيمية المنصوص عليها دستوريا نظرا لطابعها الحقوقي.

وفيما يخص دسترة الأمازيغية، أكدت في بيان صادر عن مجلسها الوطني لدورة أكتوبر، على مضمون مذكرة المبادرة المدنية من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية التي تقدمت بها الجمعيات الحقوقية والنسائية والتنسيقات الأمازيغية بالمغرب والمهجر إلى جانب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان باعتبار ذلك تفعيلا للمقتضيات الدستورية.

وعلاقة باحتجاجات طنجة ضد شركة أمانديس لتدبير الماء والكهرباء، أكدت المنظمة على مشروعية الاحتجاج السلمي الذي مارسته ساكنة طنجة بتلقائية في مواجهة الغلاء الفاحش لفواتير الماء والكهرباء، داعية الدولة إلى تحمل مسؤوليتها في ضمان الحق في الماء والسكن اللائق بما يتطلبه من كهرباء بأثمان مناسبة باعتبار أن هذين الحقين من حقوق الإنسان المكرسة خاصة في العهد الدولي المتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدستور.

http://lakome2.com/politique/liberte-d-expression/7198.html

منظمة حقوقية تدعو لخلق آلية لمرافقة العائلات التي تعاني من حالات الاختفاء القسري العالقة

شددت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على ضرورة البحث على سبل إنصاف ذوي الحقوق في حالات الاختفاء القسري العالقة، داعية إلى خلق آلية لمرافقة عائلات الحالات العالقة مع إعداد مقترحات في هذا الشأن، مسجلة في هذا السياق تصريح المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإعلانه عن الكشف عن الحقيقة.

من جهة ثانية، ثمنت المنظمة تقرير مجلس اليزمي حول المساواة والمناصفة المؤسس على المعيارية الدولية لحقوق الإنسان، وألحت على ضرورة إعمال التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير وإحقاقها بعيدا عن أية انتقائية أو تجزيئية.

وفيما يخص القوانين التنظيمية، طالبت الهيئة بالإسراع باعتماد القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية دستورية ذات استقلالية مع ضمان مبادئ باريس لتحمل مسؤولياتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وإشراك منظمات المجتمع المدني في إنجاز القوانين التنظيمية المنصوص عليها دستوريا نظرا لطابعها الحقوقي.

وفيما يخص دسترة الأمازيغية، أكدت في بيان صادر عن مجلسها الوطني لدورة أكتوبر، على مضمون مذكرة المبادرة المدنية من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية التي تقدمت بها الجمعيات الحقوقية والنسائية والتنسيقات الأمازيغية بالمغرب والمهجر إلى جانب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان باعتبار ذلك تفعيلا للمقتضيات الدستورية.

وعلاقة باحتجاجات طنجة ضد شركة أمانديس لتدبير الماء والكهرباء، أكدت المنظمة على مشروعية الاحتجاج السلمي الذي مارسته ساكنة طنجة بتلقائية في مواجهة الغلاء الفاحش لفواتير الماء والكهرباء، داعية الدولة إلى تحمل مسؤوليتها في ضمان الحق في الماء والسكن اللائق بما يتطلبه من كهرباء بأثمان مناسبة باعتبار أن هذين الحقين من حقوق الإنسان المكرسة خاصة في العهد الدولي المتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدستور.

http://lakome2.com/politique/liberte-d-expression/7198.html

وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب

مريم الحميدي

لا زالت **ردود الفعل متواصلة حول المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الداعية إلى المساواة بين الجنسين، و قد تحول الموضوع من مجرد توصية من ضمن مجموعة من التوصيات التي تضمنها التقرير، إلى نقاش طرح جدالا واسعا أخد أبعاد دينية و اجتماعية و سياسية، هاته الأخيرة برزت مع توالي بلاغات و بيانات الأحزاب، حيث أبدى المكتب السياسي لحزب التقدم و الاشتراكية موافقته على محتوى التوصية الداعي إلى المساواة بين الجنسين في جميع المجالات من بينها الإرث.

و سبق أن دعا إدريس لشكر إلى المساواة في الإرث بين الجنسين قبل أشهر من تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و أكد على تأييده لمقترح التوصية.

أما حزب العدالة و التنمية فقد اعتبر في بلاغه له حول توصية المجلس بأن ذلك تجاوز لمؤسسة إمارة المؤمنين و لمنطوق الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية لسنة 2003 الذي أكد فيه جلالة الملك أنه بصفته أمير المؤمنين لا يمكنه تحليل ما حرم الله و لايمكنه تحريم ما حلل الله.

أما حزب الاستقلال فأكد على لسان أمينه العام، محمد شباط أن موقف الحزب واضح بالنسبة في ما يتعلق بالمساواة في الإرث، مضيفا إلى أن الموضوع محسوم بنص قرآني لا جدال فيه.

يتضح أن جل الأحزاب لم تترك النقاش يمر مرور الكرام حول الإرث، دون أن تأكد دعمها أو رفضها لتوصية المساواة بين الجنسين.

و يرى المرزوقي أن مبرر دخول الأحزاب على الخط حول موضوع الإرث ما هو إلا استباق للحملة الإنتخابية.

أما علي الشعباني باحث في علم الاجتماع فيرى أن الأحزاب السياسية هي نابعة من هذا المجتمع و يجب ألا تخلط بين الشأن السياسي و القضايا المجتمعية.

http://www.saisradio.com/?p=4785

المغرب: المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطالب بالمساواة في الميراث

نعمات المطري

في تقرير خاص **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** المغربي حول أوضاع المرأة، كان هنالك عدة توصيات لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ومن ضمنها طلب المساواة في الميراث، مما تسبب في حالة من الجدل بين مكونات المجتمع المغربي.

ما هي أهم النتائج الصادرة عن تقرير المجلس الوطني وتوصياته؟

ما هو واقع المرأة المغربية انطلاقا من نتائج هذا التقرير؟

ما هو واقع مدونة الأسرة في المغرب؟

لماذا توصية المساواة في الميراث قد أثارت كل هذه الضجة؟

كيف ينعكس عدم المساواة في الميراث على واقع المراة وخاصة الاقتصادي؟

ناقش برنامج " حياة وناس " هذا الموضوع مع:

دامية بن خويا: عضوة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط – القنيطرة– التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

خديجة عناني: نائبة رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

اعتماد زاهدي: عضوة برلمانية عن حزب العدالة والتنمية

بشرى شتواني: ناشطة سياسية وحقوقية

نجاة الرازي: عضوة اللجنة الوطنية لمرصد عيون نسائية ورئيسة سابقة للجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء

http://www.mc-doualiya.com/programs/familiy-children-parent-society-mcd/20151029-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

مشروع قانون في المغرب يلغي جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما فيها الإرث يثير جدلا واسعا

بين مؤيد ومعارض، تفاعل المغاربة بمختلف انتماءاتهم السياسية والمجتمعية مع صدور توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي طالبت بضرورة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها قضية الإرث.

المحامي والحقوقي المغربي مصطفى المانوزي اختار أن يعبر عن رأيه المناصر للمساواة في الإرث بطريقة أكثر فعالية، إذ أقدم على توثيق وصية تكفل تقسيم تركته على أبنائه وزوجته وبناته بالتساوي.

المانوزي، وفي حديث مع برنامج ''عين على الديمقراطية''، الذي تبثه قناة ''الحرة'' الأمريكية أكد أن مبادرته تأتي كرد ملموس على **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تطالب بالمساواة التامة بين النساء والرجال فيما يخص الإرث.**

ويقول المانوزي إنه طلب من عدلين قضائيين تحرير ''صدقة عمرية'' (عقد ملكية في القانون المغربي) ''لفائدة أبنائي وبناتي وزوجتي ووالدتي على قدم المساواة''.

وأكد الحقوقي المغربي أنه يريد من هذه المبادرة أن ''تكون قدوة لمحيطه وتمرينا على الإنصاف والعدالة النسبية''.

وكان تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد حمل العديد من التوصيات أبرزها إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز، والعمل على تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

واعتبر تقرير المجلس أن المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء، وتتعارض مع مقتضيات الدستور المغربي الجديد، الذي يؤكد بشكل واضح على ''ضرورة تحقيق مبدأ المناصفة بين المرأة والرجل''.

http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=119692#.VkG-3beKHcs

La situation de la femme marocaine entre réalité et conventions internationales

Colloque national de l'OSFI

Consciente de l'importance de l'instauration d'une égalité totale entre les femmes et les hommes, l'Organisation socialiste des femmes ittihadies (OSFI) a organisé samedi dernier au siège de l'USFP à Rabat, une conférence nationale sur « La situation de la femme marocaine entre réalité et conventions internationales ».

Ahmed Iraki a considéré que le dossier de l'égalité et la défense des droits de la femme a été l'un des dossiers qui préoccupaient le mouvement national en général et l'USFP en particulier, affirmant que la défense des droits de la femme constitue la quintessence du projet sociétal moderniste du parti.

Le membre du Bureau politique de l'USFP a affirmé également que l'égalité et la parité pour l'USFP sont des valeurs et des principes fondamentaux contribuant à l'édification de la société moderniste et démocratique.

Il a rappelé dans ce sens que la question de la femme a toujours été présente dans les projets d'Abdelkrim Khatabi et le martyr Mehdi Ben Barka qui a appelé en 1943 à la nécessité de tirer profit du rendement de la société marocaine y compris les femmes.

Par ailleurs, le membre du Bureau politique a souligné que la question de l'égalité ne signifie pas qu'il s'agit d'un problème entre l'homme et la femme, mais le problème serait plutôt culturel et concerne l'application des politiques publiques et les lois injustes envers la femme. La secrétaire générale de l'OSFI, Khadija Slassi, a pour sa part affirmé que cette conférence reflète la conviction chez les dirigeants de l'OSFI d'ouvrir un débat serein et responsable sur l'égalité et la parité, soulignant que l'idée était d'organiser cet évènement après la publication du dernier rapport du CNDH sur l'« Etat de l'égalité et de la parité au Maroc» qui a soulevé la polémique notamment à cause de la recommandation appelant à l'égalité homme-femme en matière d'héritage. Tout en saluant la teneur de ce rapport, Khadija Slassi a critiqué ceux qui l'ont résumé en une seule recommandation concernant l'héritage, alors que le document du CNDH comprend plus de 90 recommandations qui sont à même d'améliorer la condition de la femme au Maroc.

Dans cette optique, elle a rappelé que l'OSFI avait défendu lors de son dernier congrès tenu en décembre 2013 la question de l'égalité et la parité entre les femmes et les hommes, soulignant que l'édification d'un Etat de droit est un pilier pour une citoyenneté pleine et entière.

Au nom du CNDH, Damia Benkhouya a présenté les grandes lignes du rapport de cette institution, mettant en exergue que la rédaction du document est fondée sur des études et des statistiques officielles notamment celles réalisées par le HCP.

La représentante du CNDH a fait savoir que ledit rapport constitue un bilan analytique 10 ans après la réforme du Code de la famille, 4 ans après l'adoption de la nouvelle Constitution, et 20 ans après l'adoption par la communauté internationale de la Déclaration et du programme d'action de Pékin, ajoutant que le CNDH est ouvert à toutes les opinions et propositions, d'où qu'elles viennent.

Pour sa part, Fouzia Assouli présidente de la Fédération démocratique des droits de la femme a critiqué

ceux qui ont peur de débattre publiquement de l'égalité en matière d'héritage sous prétexte que la religion a tranché la question une fois pour toutes, affirmant que cela est dû au fait que ces gens n'ont pas de preuves pour convaincre les défenseurs de l'égalité entre les femmes et les hommes.

Il a rappelé dans ce sens que le rapport du CNDH n'est que l'aboutissement des revendications du mouvement féminin au Maroc, des dispositions de la Constitution de 2011, et des Conventions internationales que le Maroc a ratifiées, notamment le protocole facultatif de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW).

Le spécialiste des courants islamistes, Said Lakhal, a souligné que ces mouvements refusent d'ouvrir un débat sur les sujets importants pour le développement de la société sous prétexte qu'il ne peut y avoir d'effort intellectuel en présence du texte coranique. Il a présenté des exemples tirés de l'histoire de l'islam qui infirment cette idée si chère aux islamistes. Il s'agit en l'occurrence de l'effort intellectuel (ijtihad) fait par Omar Ibn Khattab qui s'inspirait de l'esprit du texte coranique et ne se contentait pas seulement du texte à la lettre, car la Charia, selon lui, est avant tout justice.

Il convient de rappeler que Fatna Afid, membre de l'OSFI et de la Commission administrative nationale de l'USFP, était la modératrice de cette conférence.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

• Une première rentrée littéraire au Maroc 4644|31

L'Union des Editeurs Marocains organise la première rentrée littéraire du Maroc, en partenariat avec le ministère de la Culture, le Conseil national des droits de l'homme et l'Ambassade de France au Maroc, aujourd'hui 10 novembre. Cette journée «Portes ouvertes» qui se tient dans plus de 25 villes, permettra au public d'être en contact direct avec les livres et de les consulter. A cet effet, un catalogue a été publié avec les données concernant cette rentrée, dont 170 nouveaux titres, 22 librairies et bibliothèques, y compris celles gérées par le ministère de la Culture, 12 Instituts français, qui organisent les portes ouvertes en présence de plusieurs auteurs... *A.B.* P.31

livres

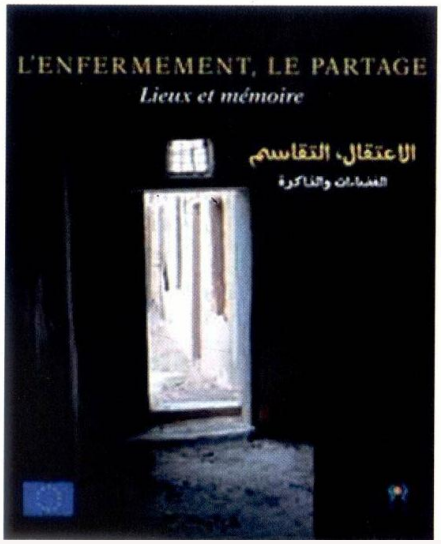

NE PAS OUBLIER L'HORREUR

Le pouvoir marocain a connu sa période sombre. On l'appelle communément « les années de plombs », où de 1956 à 1999, des centaines d'opposants politiques furent enfermés et torturés par le régime. Ce beau-livre, revient donc sur cette page tragique de notre histoire, en présentant notamment les onze lieux d'emprisonnement et de torture secrets, dont le tristement célèbre bagne de Tazmamart. L'ouvrage est agrémenté de textes historiques, de témoignages poignants mais aussi de photographies inédites. Le tout en langue arabe et en langue française. La préface est écrite par Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de L'Homme (CNDH), qui s'interroge sur le fait de publier ou pas un « beau livre dédié à des lieux où l'humanité à régné, marquant les corps et les âmes des victimes (...) au risque de relativiser les souffrances ». Mostafa Bouaziz, historien et conseiller scientifique de Zamane, a quant à lui écrit l'avant-propos et considère que le travail de mémoire est le meilleur moyen d'atteindre la conciliation avec le passé.

60/108

Dirigé par Driss El Yazami, textes de Mustapha Bouaziz, Mohamed Hatimi et Tayeb Biad, L'enfermement, le partage, lieux et mémoire, *éditions par La Croisées des chemins, 2015.*

Michel Thouillot

L'Histoire du Maroc
Zamane

Les buzz de l'Histoire

© DR

Driss El Y
présiden
CNDH.

POLÉMIQUE L'héritage, un débat pas si récent

Le 20 octobre dernier, le CNDH a présenté son dernier rapport dans lequel il pointe l'injustice faite aux femmes. Il est notamment question de l'héritage. Un débat qui fait rage dans la société, et qui ne date pas d'aujourd'hui.

En matière successorale, le CNDH préconise que «*la législation doit être conforme avec l'article 19 de la constitution et l'article 16 de la CEDAW (Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes)* ». En d'autres termes, le Conseil en charge des Droits de l'Homme recommande l'égalité dans l'héritage entre femmes et hommes. Une petite bombe lancée dans la tranchée de la frange conservatrice de la société marocaine.

Sur le front d'une bataille qui dure depuis l'indépendance, la question de l'héritage semble se dresser comme un mur entre législation musulmane et valeurs d'égalité modernistes. Une fois encore, la société est divisée en deux. Et sur cette question, le compromis paraît bien difficile. Car à l'échelle de l'Histoire, la réforme de l'héritage s'est toujours heurtée à la vindicte idéologique. Aujourd'hui, le débat passionné n'est pas épuisé. A la question de savoir pourquoi, Driss El Yazami, président du CNDH, s'étonne : « *J'avoue ne pas comprendre comment notre recommandation sur l'héritage éclipse toutes les autres présentées dans le rapport. J'aurais aimé que le débat s'ouvre également sur les violences faites aux femmes par exemple.* » Nouzha Guessous, chercheuse et consultante en droits humains et bioéthique, nous livre quant à elle une explication plus prosaïque : «*N'oubliez pas que la question de l'héritage comporte aussi un enjeu matériel* ». Sommes-nous alors également dans une lutte de genre, où la société patriarcale défend ses intérêts ? A l'ère du Prophète Mohammed, c'est précisément sur ce terrain que s'était joué le débat. Nouzha Guessous explique que « *le simple fait que l'islam reconnaisse un droit d'héritage à la femme était une révolution. A l'époque, la femme faisait partie des biens héritables !* ». Mais la modernité du VIIe siècle n'est pas celle du XXe siècle. Au Maroc fraichement indépendant, la Moudawana (code de la famille) de 1957, sous l'impulsion de Allal El Fassi, cherche déjà l'égalité sociale. A l'époque, la réforme de l'héritage permet aux petits-enfants orphelins (y compris les filles) de pouvoir hériter de leurs grands parents. Une véritable « *brèche* » pour Nouzha Guessous qui estime que « *le leader de l'Istiqlal a affirmé dans ses écrits avoir souhaité aller encore plus loin* ». Il faut attendre 1992 pour tenter une nouvelle offensive avec la « *pétition du million de signatures* » pour une réforme de la Moudawana. Dans la première mouture du document, l'égalité dans l'héritage est mentionnée, puis retirée.

Nouzha Guessous nous révèle que des « *fatwas de mort* » ont été prononcées à l'encontre des rédacteurs du document. Les réformes du code de la famille qui suivent (1993 et 2004) n'infléchissent pas la position des conservateurs. En attendant, la femme marocaine active de 2015 ne touche encore que la moitié de l'héritage de son frère. Mais tout comme lui, elle paye ses impôts.

40ème anniversaire de la Marche verte: discours royal fondateur et mobilisateur

A l'occasion du 40ème anniversaire de la Marche Verte le Roi Mohammed VI a prononcé à Laâyoune le 6 novembre 2015, un discours fondateur et mobilisateur qui constitue pour les prochaines années une feuille de route pour les provinces sahariennes. Tous les aspects ont été traités : politique, économique, social et culturel.

40ème anniversaire de la Marche verte: discours royal fondateur et mobilisateur

Sur le plan politique, le Roi a d'abord rappelé que le Plan d'autonomie présenté à l'ONU en 2007 est le maximum que le Maroc peut faire pour régler définitivement la question du Sahara. Rappelons que ce Plan prévoit une large délégation de pouvoirs aux institutions sahraouies sous souveraineté marocaine. Le Polisario soutenu principalement par l'Algérie réclame un référendum d'autodétermination.

Certes, Feu le Roi Hassan II avait admis en 1981 à Nairobi le principe du référendum. Mais l'ONU a été incapable d'identifier le corps électoral. A supposer qu'il ait lieu aujourd'hui : de qui serait composé le corps électoral ? Les 800.000 habitants des provinces sahariennes ? Les "réfugiés" de Tindouf : combien sont-ils ? L'Algérie a toujours refusé tout recensement. Ces derniers voteraient-ils à Tindouf ou au Sahara ? Autant de questions insolvables et qui ramènent pour tout règlement définitif au Plan d'autonomie présenté par le Maroc.

Le Souverain a désigné l'Algérie comme le principal adversaire de notre intégrité territoriale indiquant que ce pays dépense des milliards dans sa croisade militaire et diplomatique contre le Maroc. Il déplore que les 40.000 personnes résidant à Tindouf vivent sans liberté et dans la misère notamment au niveau d'un logement décent, et dénonce la corruption des séparatistes dans l'utilisation de l'aide étrangère. D'ailleurs un Rapport de OLAF un organisme de l'Union européenne a mis à jour le détournement des fonds destinés aux "réfugiés" de Tindouf. Contrairement aux allégations de ses adversaires, le Maroc a mis en œuvre un organisme indépendant le Conseil national des droits de l'homme qui a un prolongement dans les provinces sahariennes pour défendre ces droits en toute indépendance. Les populations vivant au Sahara disposent de tous leurs droits civiques et participent massivement aux élections pour choisir leur représentant à la fois sur le plan local ou national. Le Roi a clairement indiqué que les revenus des ressources naturelles du Sahara doivent aller aux populations sahraouies, et que ce Sahara marocain bénéfice d'une sécurité et d'une stabilité qu'on ne trouve pas dans la région Sahélo-Saharienne. Enfin, le Roi a mis en garde tout Etat ou élément étranger qui s'attaque à notre intégrité territoriale, et que la réponse du Maroc sera ferme et rigoureuse, notamment en ce qui concerne le boycott des produits marocains qu'ils soient du Nord ou du Sud du Royaume.

Concernant la gestion interne des provinces sahariennes, le Roi a indiqué une rupture avec le passé par la lutte contre l'économie de rente, les privilèges et la concentration administrative. Il a demandé au secteur privé de prendre la relève de l'Etat notamment au niveau des investissements. C'est ainsi que la CGEM s'est engagée au Printemps dernier à réaliser un programme d'investissements de 6 Milliards de Dh sous forme de 60 projets dans le secteur des énergies renouvelables, la promotion immobilière, l'éducation et l'agroalimentaire.

Le Souverain a mis en exergue le nouveau modèle de développement des provinces du Sud élaboré par le Conseil économique, social et environnemental, qui prévoit sur une période de 10 ans un investissement de 140 Milliards de Dh avec création de 120.000 emplois, dont 30% seront réalisés dans le cadre du partenariat public-privé. Afin de promouvoir le développement des provinces sahariennes sera mise en œuvre la régionalisation avancée avec un transfert de compétences au niveau de la région, réalisant ainsi une véritable déconcentration administrative. En outre, des contrats-programme seront établis entre l'Etat et la région. Afin d'améliorer le climat des affaires dans les Provinces Sahariennes, un cadre juridique incitatif sera établi notamment au niveau fiscal pour assurer une visibilité à long terme pour les investisseurs nationaux et internationaux. De même qu'un Fonds de développement économique sera créé pour la promotion des PME notamment pour les jeunes.

Afin que le Sahara puisse devenir un trait-d'union avec l'Afrique Subsaharienne, le Souverain a indiqué plusieurs projets de grande envergure dans le domaine des transports. Il a cité la voie routière express Tiznit-Laâyoune-Dakhla, la ligne ferroviaire Marrakech-Dakhla et la création d'un Hub aérien. D'autres projets ont été cités comme le port Atlantique-Dakhla, le dessalement de l'eau de mer, les zones industrielles, et la connection électrique de Dakhla avec le réseau national. Le Roi a préconisé également la restructuration du dispositif d'aide sociale en insistant sur la transparence et l'équité, et en respectant la fierté et la dignité des récipiendaires.

Enfin, il a signalé la volonté de promouvoir la culture Hassanie et la promotion du patrimoine saharien par la création de théâtres, de musés, et de maisons de culture.

En conclusion, le discours Royal de Laâyoune est une véritable feuille de route pour les provinces sahariennes avec la déclinaison d'orientations et de projets dans tous les domaines. Il faut absolument veiller à leur concrétisation dans les meilleurs délais par la création d'un Comité de suivi qui puisse se réunir régulièrement et évaluer les résultats obtenus. La réussite de ces orientations et ces projets est le meilleur gage pour résoudre définitivement la question du Sahara.

http://www.marance.info/40eme-anniversaire-de-la-Marche-verte-discours-royal-fondateur-et-mobilisateur_a6446.html